



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم
الاقتصادية
تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 1970-2013

إسم ولقب الأستاذ

د. دقيش مختار

إسم ولقب الطالب (ة)

كروم أسماء

أعضاء اللجنة المناقشة

رئيسا

مؤطرا

مناقشا

محاضر - أ-

محاضر - ب-

مساعد - أ-

د. وهراني مجدوب

د. دقيش مختار

أ. نورين مولود

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الإهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على نور القلوب و سيد الوجود و خير الانام حبيبنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي و تعليمي و دعماني في كل الأحوال و الظروف،

إلى نبع الصبر و الحنان و من رافقني دعائها في كل مكان و زمان و من أنارت درب خطايا أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة "فاطمة" أطال الله في عمرها، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها و يرفع مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها. و إلى من أحمل اسمه و سندي في الحياة و اعترف بفضلته في الوجود، إلى من رباني على الفضيلة ، و حب العلم و كان مرشدي حتى أوصلني بر الأمان أبي العزيز "عبد الرحمان"، تمنياتي له بالصحة و طول العمر.

إلى الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي و علمني الصبر و التواضع، إلى رمز الوفاء و العطاء،

إلى أخي العزيز ينيس.

إلى أخواتي نبيلة، مريم و فاء.

إلى جميع عائلتي و أصدقاء.

إلى كل من أحبنا في الله و احببناه فيه.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

تشكرات

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك.....

و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك.....

و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....

و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

الحمد لله الذي أعاننا و وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بشكر خالص إلى الأستاذ المشرف دقيش مختار الذي لم يبخل علينا بالتوجيه و النصح

و إلى الأستاذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو

بعيد.

قائمة المحتويات	
	تشكرات
	إهداء
I	الفهرس
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الجداول
1	مقدمة عامة
الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي	
7	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها عبر المدارس الكلاسيكية
7	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
7	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية.
8	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية.
9	المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية
9	الفرع الأول: حالة كساد اقتصادي.
11	الفرع الثاني: حالة التضخم في الاقتصاد.
13	الفرع الثالث: العوامل المحددة للسياسة المالية.
14	المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي
14	الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (عند التقليديين).
15	الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي.
18	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وأثارها على النشاط الاقتصادي
18	المطلب الأول: السياسة الضريبية
18	الفرع الأول: مفهوم الضريبة وخصائصها.
20	الفرع الثاني: القواعد الأساسية للضريبة.
21	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب
22	المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية
23	الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العام وقواعده.
25	الفرع الثاني: تصنيف الإنفاق العام.
27	الفرع الثالث: آثار اقتصادية للإنفاق العام.
29	المطلب الثالث: سياسة الدين العام
29	الفرع الأول: مفهوم الدين العام.
31	الفرع الثاني: أهداف الدين العام.

32	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام.
33	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية	
35	تمهيد
35	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر
35	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
36	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
37	الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
38	الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
40	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
41	الفرع الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي
44	الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر
50	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
55	المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار
55	المطلب الأول: السياسة الضريبية والاستثمار
55	الفرع الأول: العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحنى لافر).
56	الفرع الثاني: الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي
61	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام والاستثمار
62	الفرع الأول: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار
63	الفرع الثاني: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار.
64	الفرع الثالث: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار.
65	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	
67	تمهيد
67	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
67	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر
68	الفرع الأول: مرحلة قبل الثمانينات
69	الفرع الثاني: فترة الثمانينات
69	الفرع الثالث: مرحلة التسعينات
70	الفرع الرابع: مرحلة ما بعد التسعينات
73	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر
73	الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

74	الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد المركزي
74	الفرع الثالث: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار
75	المطلب الثالث: تسهيلات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر.
75	الفرع الأول: ضمانات الاستثمار في الجزائر
76	الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
78	المبحث الثاني: توجهات السياسة المالية ودورها في تأطير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
78	المطلب الأول: فترة التخطيط (1970-1990).
78	الفرع الأول: السياسة الضريبية
80	الفرع الثاني: السياسة الانفاقية
82	الفرع الثالث: سياسة الدين العام
82	الفرع الرابع: تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
83	المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1991-1998
84	الفرع الأول: السياسة الضريبية
85	الفرع الثاني: السياسة الانفاقية
86	الفرع الثالث: سياسة الدين العام
86	الفرع الرابع: تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
87	المطلب الثالث: فترة الانعاش الاقتصادي
88	الفرع الأول: السياسة الضريبية
89	الفرع الثاني: السياسة الانفاقية
91	الفرع الثالث: سياسة الدين العام
91	الفرع الرابع: تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
93	خاتمة الفصل الثالث
95	خاتمة عامة
	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	السياسة المالية التوسعية	1
12	السياسة المالية الانكماشية	2
43	معدل العائد بكل من الدولة الأم و الدولة المضيفة	3
47	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	4
55	منحنى laffer	5
76	عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	6
83	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين (1970_1990).	7
87	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين (1990_1998).	8
93	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين (1999_2013).	9

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
59	أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.	1
60	أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.	2
61	بعض الأنواع من الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي.	3
79	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970_1990 (بالمليون دينار جزائري).	4
81	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 1970_1990 (بالمليون دينار جزائري).	5
84	تطور الإيرادات العمومية في الجزائر في الفترة 1991_1998 (بالمليون دينار جزائري).	6
85	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر ما بين 1993 و 1998 (بالمليار دينار جزائري)	7
88	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999_2013 (بالمليون دينار جزائري).	8
90	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2013) (بالمليون دينار جزائري)	9
92	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من 2001 – 2013	10

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة هامة في اقتصاديات الدول، و ذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية. و الواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات. و قد عملت جل الدول على زيادة حجم و مخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل و الاساليب الرامية و المساعدة على تحفيز و جذب الاستثمار الأجنبي و استقراره.

و الجزائر من بين الدول النامية و التي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية من أجل تعزيز النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق و التنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات. و تعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز و جذب الاستثمارات، و تستحوذ السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، و ذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، فقد كان دورها في الاقتصاد محايدا، و في وقت سابق و ذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، و التي تعتبر بمثابة المنعرج الحاسم في مسار السياسات الاقتصادية، إضافة إلى إسهامات الاقتصادي الشهير " جون مينارد كنز" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي كانت له انعكاساته على أداء و دور السياسة المالية و أصبح لها دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد، حيث تؤثر تأثيرا فعالا على هيكل الاقتصاد الوطني. و يتجلى هذا التأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية لأفراد المجتمع، خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

و يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم الاقتصاد الوطني و نجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية و سياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير و تعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج و السياسات الاقتصادية.

يتمثل دور السياسة المالية في تحفيز و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية، و يبرز دور السياسة الانفاقية في الإنفاق على الجوانب و المجالات التي توفر و تهيئ مناخا استثماريا ملائما و مساعدا على الاستثمار. و يظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيز المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في تحفيز وجذب و استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

و يمكن تفصيل الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية و ما دورها في الاقتصاد الوطني؟
- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر و ما دوره في الاقتصاد الوطني؟
- كيف يمكن تحديد العلاقة بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد؟
- ما هي التدابير و الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بالسياسة المالية (السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية و سياسة الدين العام) لغرض تحفيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

الفرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، و قصد الإجابة عن الأسئلة الفرعية، ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون

منطلقا لدراستنا:

- تؤثر السياسة المالية على الاستثمار من خلال فروعها السياسة الضريبية و السياسة الانفاقية و سياسة الدين العام.
- عمدت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية ساهمت في زيادة الوتيرة متسارعة للاستثمار في الجزائر.
- يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة و تشييد البنية التحتية، بالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية.
- يتأثر المستثمر الأجنبي بالأداة الضريبية أكثر من تأثره بالأداة الانفاقية، و ذلك لأن الحوافز الضريبية تقلص من تكاليف الاستثمار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي

للبلدان المضيفة له، و ذلك بفضل المزايا التي يجلبها هذا النوع من الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد

مقدمة عامة

الكافية للتمويل، و بالتالي سد العجز في الادخار الوطني، إضافة إلى المزايا الأخرى المتعلقة بالاستفادة من تحويل التكنولوجيا المتطورة في أساليب الإنتاج و الإدارة...، و الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات و التشغيل، تنمية التجارة الخارجية و تراكم رأس المال.

أهداف البحث:

بناء على إشكالية البحث و فرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة إدراك و فهم واقع العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسة المالية في الجزائر.
 - محاولة معرفة مدى قدرة الدولة الاعتماد على السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في جانبها الضريبي.
 - محاولة معرفة و التقرب أكثر من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من جهة، و واقع السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام من جهة أخرى في ظل الانفتاح الاقتصادي.
 - نحاول تقديم مقترحات لتكييف السياسة المالية في الجزائر بما يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها من جهة، و يحقق تعظيم المنافع من ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من جهة أخرى.
- أسباب اختيار الموضوع: لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل، نذكر من بينها:
- تزايد اهتمام العديد من البلدان بالاستثمار في الجزائر.
 - أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني، و ذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
 - دور السياسة المالية في خدمة التحولات الاقتصادية، و المكانة التي حظيت بها الجزائر من خلال استعمالها.
 - الميول الشخصية و الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالاستثمار.

المنهج المستخدم في البحث:

لقد تم اعتماد أكثر من منهج، و ذلك حسب احتياجات البحث و انسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة حيث تم استخدام المنهج الوصفي، و التاريخي، التحليلي، فاستخدام المنهج الوصفي يظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يظهر المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية، أما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال تحليل الإشكال و الجدول و المعطيات الاقتصادية.

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، فقد تم تحديد إطارين زمني و مكاني، يتجلى الإطار الزمني في فترة الدراسة التي حددت ما بين 1970_2013، كونها سبقتها الإصلاحات الاقتصادية التي شهد فيها قانون الاستثمار عدة تطورات، إضافة إلى التوجهات التنموية الجديدة للجزائر في ظل التنافس الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الحدود المكانية، فقد اقتصرت هذه الدراسة على دراسة ما يخص الاقتصاد الجزائري كأحد اقتصاديات الدول النامية، مركزين في ذلك على السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام بالنسبة للسياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

صعوبات ومشاكل الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهت البحث ما يلي:

- صعوبة حصر وتركيز و اختصار الدراسة و ذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كثرة المراجع بالدرجة الأولى حول موضوع البحث مما أدى إلى صعوبة التحكم في المعلومات.
- عدم توفر المعلومات اللازمة للأوضاع الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تقسيمات البحث:

سنتناول في هذا البحث ثلاثة فصول حيث سندرس في الفصل الأول السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي، أما الفصل الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالسياسة المالية، أخيرا الفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة فيما يتعلق بدور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفصل الأول

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

تمهيد:

لقد تجلّى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا و التدخل المباشر في شؤون الاقتصاد أحيانا أخرى فالفكرة الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرين من القرن الماضي كان يتمنى حياد الدولة، تاركة القطاع الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفية لأدم سميث و المنافسة التامة، كل هذا للوصول إلى توازن السوق لكن الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خاصة أزمة كساد العالمية 1929، أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و من بين الأفكار الشهيرة في هذا الاتجاه نجد أفكار جون مينارد كنز الذي أعطى أهمية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية.

إن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية يرى الاختلاف الشاسع الذي عرفه موقع هذه السياسة من مدرسة إلى أخرى.

سنتناول في هذا الفصل مدخلا عاما عن السياسة المالية حيث سندرس في المبحث الأول مفهوم السياسة المالية و أهدافها و آلية عملها، و كذلك تطورها في الفكر الكلاسيكي و الفكر الكينزي، أما في المبحث الثاني فنتناول الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية و أثرها على النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية و تطورها عبر المدارس الكلاسيكية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها و تسعى للوصول إليها إلا أن هذا المفهوم تعدد و اختلف و نظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة و تدخلها نخرج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية و أهدافها وآلية عملها .

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية:

يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم

النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة"¹.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 383.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

وتعرف أيضا على أنه " أسلوب أو برنامج مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة إضافة إلى القروض بغية تحقيق المصلحة العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و توفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني".¹

و يضاف الى هذين التعريفين تعريف آخر للسياسة المالية يرى أنها "برنامج تخطيطه الدولة و تنفذه الدولة، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية و برامجها الانفاقية على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع".²

و هناك من يذهب إلى أنها " مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة و المتعلقة باستخدام الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، و هي بذلك تكييف كمي لحجم و الإنفاق و الإيرادات العامة و تكييف نوعي لهذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بصورة تعمل على تحقيق هذه الأهداف".³

بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات.⁴ من هذه التعاريف السابقة يمكن القول السياسة المالية بأنها الاجراءات و التدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية و غير اقتصادية، أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و اشاعة الاستقرار.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية:

السياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها:⁵

¹ سمية زويش ، السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2014-2015، ص4.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 15.

³ حسن العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح ، الكويت، 2002، ص 153

⁴ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان، 2000، ص 182.

⁵ عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص44.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

- **التوازن المالي** : يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن. كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الانتاجية، و أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة و الغزارة، و يلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية.
- **التوازن الاقتصادي**: و هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، و لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص و القطاع العام معاً للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. و يتحقق التوازن بين القطاعين الخاص و العام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، و العامة معاً إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.
- **التوازن الاجتماعي**: و يقصد به وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، و لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا العداف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.
- **التوازن العام**: و هو التوازن بين مجموعة الانفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة و متنوعة للوصول إلى هذه الأهداف و أهمها الضرائب و القروض و الاعانات و الاعفاءات، و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع و غيرها¹.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، و الفجوة التضخمية و تتجلى

آلية عملها في:²

الفرع الأول: حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي و بالتالي العجز

في تصريف المنتجات، و مما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. و في هذه الحالة فان

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة، 1997، ص 241-242.

² خالد واصف الوزني ، حسين الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، عمان، 2002، ص 327.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

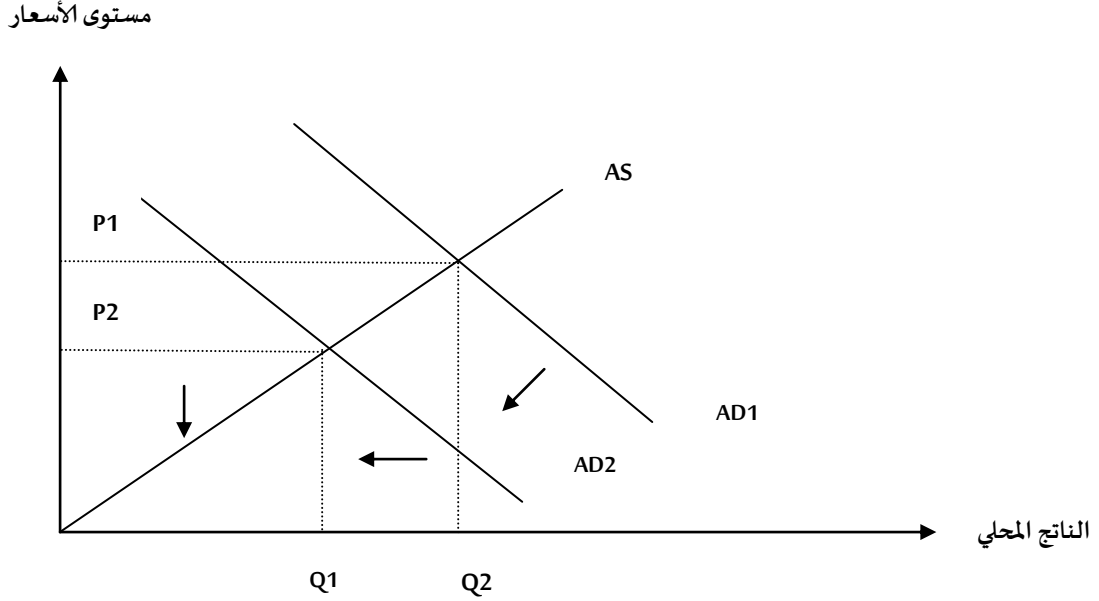
الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، و لانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية¹، و تكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

- زيادة مستوى الإنفاق العام: و المتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، خدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن انفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. و بالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، و تؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، و منه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة و زيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة و الكساد و دفع عجلة التنمية إلى الأمام.
 - كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الانفاق العام، أو اعطاء اعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، و بالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي و الادخار، و بالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري و الطلب الاستهلاكي.
 - و قد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام و تخفيض الضرائب، و ذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته و الخروج به من حالة الكساد.
- و يبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

¹ أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي، نفس المرجع، ص189.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

الشكل(1): يوضح السياسة المالية التوسعية



المصدر: هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص

205.

حيث أن AS: العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

الفرع الثاني: حالة التضخم في الاقتصاد: و المتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، و يتمثل و

دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب و خفض القدرة الشرائية، و ذلك عن طريق اتباع

سياسة مالية انكماشية و التي تعتمد على:

• تخفيض مستوى الإنفاق العام: و الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما

يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

• رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، و بالتالي تخفيض الطلب. و يؤدي

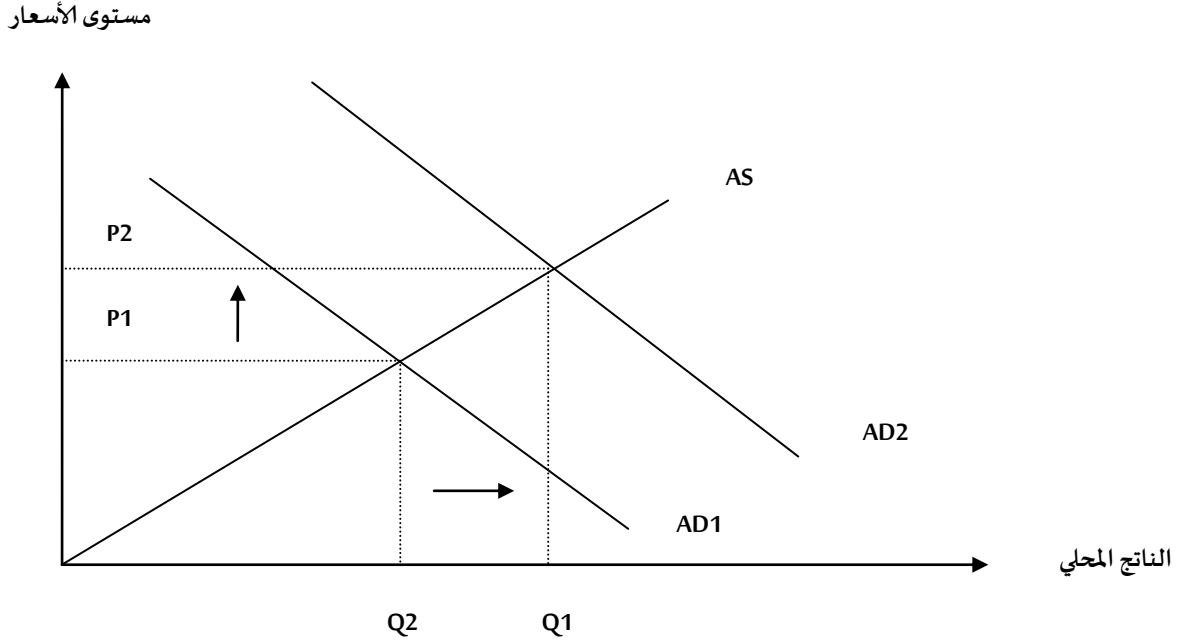
تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام و زيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

و يبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل (2): يوضح السياسة المالية الانكماشية



المصدر: هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، نفس المرجع، ص 205.

يوضح الشكل رقم (2) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق و زيادة الضرائب، و تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 و خفض الأسعار من P1 إلى P2 و بالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع و السيطرة على مستويات الطلب الكلي و تزايد الأسعار. و لا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة، و هناك عدة عوامل نحدد السياسة المالية في الدولة.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

الفرع الثالث: العوامل المحددة للسياسة المالية:

في ضوء الأهداف المعطاة سابقا، تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:

• مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

• مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما ينم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفها وتقسيماتها، وبالتالي فإن مدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة و إلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، و تقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف و في الأوجه التي حددت له: فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

• وجود سوق مالي:

من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية و النقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد و وضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. و لا يمكن اعتماد السياسة المالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. و يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا و فعالا في وسائل الدفع المتاحة و المتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد و الأسواق الأخرى (سلع، رأس مال،

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

أصول حقيقية)، و من ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)¹. و تتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع مساهمة في سوق رأس المال.

• وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة و المركزية. تمر السياسات النقدية و المالية من خلال الجهاز المصرفي، و بالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي و كفاءته.²

المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (عند التقليديين):

وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذاهب الحر، (و من قبلهم الطبيعيون) مجموعة من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة، و ذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع، و من الأفكار التي سادت عند التقليديين أن الادخار و الاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة دائما. و عند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع الموارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. و بالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياة السياسة المالية. و ترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج. لعل من أهمها:³

• إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع و الحملات العسكرية. و لا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

• إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 60.

² مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 278.

³ عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، نفس المرجع، ص 236.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

- إن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، و ترك التوازن الاقتصادي و الاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفيق بين مصالح الأفراد و مصالح المجتمع. و يفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

و قد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة، بصفة عامة، على ضمان سير المرافق العامة.

و أصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة¹، رفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الموازي، أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في الحالات الاستثنائية، و في أقصر وقت ممكن. لأن العجز الموازي يخصص لنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة، و يؤدي إلى حدوث تضخم. و يعني الفائض في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه. و يمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاث:²

- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.
- ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه و ركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي³ بالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتظافر عدة عوامل، و من أهم هذه العوامل ما يلي:⁴

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، "مدخل لدراسة فن مالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الاسكندرية، 2006، ص 45.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، نفس المرجع، ص 26.

³ Levine (chars) and Rubin (jrene) , Fiscal Stress and Public Policy , Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980 , P 13.

⁴ هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، "بين النظام المالي الإسلامي و النظام المعاصر دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2006، ص 56.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

1- الأزمات الاقتصادية:

و بالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات 1929-1933 و نتجت عنه آثار شديدة هزت جميع الدول، التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، و تبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و من ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن. كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة هذه الأزمة، فقد خفض سعر الخصم من 6% إلى 1,5% و دخل النظام المصرفي مشتريا في عمليات السوق المفتوحة، بل أوقف العمل بنسب الاحتياطي القانوني، و مع ذلك ازداد الموقف سوءا حتى اضطرت إنجلترا في سبتمبر 1931 إلى إيقاف العمل بنظام الذهب¹. و يؤدي التمسك بالسياسة المالية وفقا للمنظور الكلاسيكي إلى زيادة وقوع الأزمات الاقتصادية و زيادة حدتها و امتداد آجالها.

2- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد و تضخم ميزانيات الحكومة، إما بسبب الحروب الكبيرة و إما بانتشار الروح الديمقراطية، و تفشي المبادئ الاشتراكية و مطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي، و ذلك لرفع المستوى المعيشة.

3- الثورة الكينزية:

و المتمثلة في أفكار الإنجليزي الشهير جون مان يارد كنز" النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود" الذي صدره عام 1936، الذي قدم فيه انتقادا كبيرا لقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له، أي كل ما يعرض يباع. و أوضح بأن البطالة يمكن أن توجد و لفترات طويلة، و أن توجد إلى الأبد. كما أوضح "كينز" في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، كما أثبت خرافة اليد الخفية و التي مفادها أن الاقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية و التي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع. و هذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929، و تبين عدم تحقيق التوازن الاقتصادي أليا، و قصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الأمر الذي جعل من تدخل في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من أجل محاربة هذا الكساد و تحقيق التوازن الاقتصادي

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، نفس مرجع، ص 26-27.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

أمراً ضرورياً. أعطت كل هذه التغيرات معنى واسعاً للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها. وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد و محاربتة، و بالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها.

كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و تطورها و أهم ملامح المالية العامة:¹

- انتقاد الحياد المالي للدولة: و أصبح مطلوباً و ضرورياً تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار و ضمان استمرار التنمية.
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة و استخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

و قد كان لهذه العوامل تأثيراً كبيراً على تطور السياسة المالية و خروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية،² ظهرت سياستان، السياسة المالية المحضرة و السياسة المالية المعوضة و طبقت هاتين السياستان في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفيلت على التوالي، تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933-1937، تم تطبيق السياسة المالية المعوضة من 1937 و سنقوم بعرض مختصر للسياستين.

أ- السياسة المالية المحضرة:

يسمى البعض سياسة سقي المضخة، و مضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية و المحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، و ذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة و على نطاق واسع، و يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة³، و الهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض و الاعتماد على نفسه و على إمكانياته. و هي سياسة علاج مؤقتة ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل.

¹ عرف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1997، ص 156.

² هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، نفس المرجع، ص 57.

³ نفس المرجع، ص 58.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

ب- السياسة المالية المعوضة:

وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرة في مسايرة التغيرات و التقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، سواء كانت انكماشية أو تضخمية. ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الأنفاق العام و بضغط الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام و رفع الضرائب. و يتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استنادا لتحليل كنز، فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازي.

و يلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ، و هي تقتصر على الحالة الانكماشية فقط و تعمل على ضخ المبالغ من المال من أجل إنعاش الاقتصاد، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الانكماشية و التضخمية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية و آثارها على النشاط الاقتصادي:

المطلب الأول: السياسة الضريبية:

تحتل الضرائب مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تغله من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، و لما تثيره الدراسات الضريبية من مشاكل اقتصادية، قانونية، اجتماعية، بل و سياسية كذلك هذا من جهة، و ما يترتب عليها من آثار اقتصادية تلعب دورا بارزا في الاقتصاديات القومية مهما اختلفت أوضاعها من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم الضريبة و خصائصها:

عرف E.R.A. Seligman الضريبة على أنها مساهمة إلزامية من الأفراد إلى الدولة لتغطية النفقات المخصصة للمصلحة المشتركة للجميع دون الإشارة إلى تقديم أي منفعة خاصة للأفراد.

كما عرف كذلك Gaston Jèze الضريبة باعتبارها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية و بلا

مقابل قصد تغطية الاعباء العامة.¹

¹ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، نفس المرجع، ص 151.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

و بعبارة أخرى، يمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة نقدية يلزم الأشخاص بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية وبدون مقابل معين، بغرض تحقيق نفع عام. انطلاقاً من هذا التعريف، يمكن استخلاص الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي كالآتي:

- **الضريبة فريضة نقدية:** فالأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشياً مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل¹، و من ثم فإنها لا تفرض و تجبى في شكل عيني إلا في أحوال استثنائية مثل الحروب و الأزمات حيث تلزم الدولة الأفراد في هذه الظروف على القيام ببعض الأعمال جبراً أو تلزمهم بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم².
- **الضريبة فريضة إلزامية:** فليس للفرد من خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع³، حيث تفرض الضرائب من قبل الدولة فقط، أي أنها تنفرد - دون اتفاق مع الممول- بوضع النظام القانوني للضريبة (وعاؤها، معدلها، المكلف بأدائها، كيفية تحصيلها)⁴، و في حالة التهرب من دفع الضرائب يتعين على الدولة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد المتخلفين عن دفعها.
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** و هذا يعني أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنما يدفعها للدولة بصفة نهائية، فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك⁵، و هذه الخاصية هي التي تميز الضريبة عن القروض العامة حيث تلتزم الدولة برد المبلغ الذي اقترضته سواء كان القرض اختيارياً أم إجبارياً⁶.
- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** جوهر الضريبة هو غياب المقابل أو الخدمة المباشرة " - pro - quid" ، بعبارة أخرى، لا يمكن أن يتوقع المكلف دافع الضريبة (الممول) الحصول على أي فائدة أو منفعة خاصة من الدولة على شكل نسبة من مبلغ الضريبة الذي يدفعه لها، و إن كان هذا لا ينفي أن الفرد يتمتع بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة باعتباره عضواً في الجماعة.

¹ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، نفس المرجع، ص 151.

² محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 1979، ص 152.

³ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1979، ص 71.

⁴ محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، نفس المرجع، ص 152.

⁵ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، نفس المرجع، ص 153.

⁶ محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، نفس المرجع، ص 153.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

➤ غرض الضريبة هو تحقيق نفع عام: إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة - كما رأينا - مقابل نفع خاص لدافعها، فإن الدولة تلتزم باستخدام حصيلة الضرائب - و عموما حصيلة الإيرادات العامة- في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب على القيام به تحقيق منافع عامة للمجتمع، و بالإضافة إلى هذا، فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الراهنة، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، في تحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية مختلفة لاشك في نفعها العام.

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للضريبة:

تعد الضريبة أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة، وهي في نفس الوقت من الأعباء التي تقع على عاتق الممولين، مما يقتضي إقامة توازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد. لذلك عمد علماء المالية العامة إلى وضع مجموعة من القواعد الأساسية التي يجب أن تتميز بها الضريبة نجملها فيما يلي:¹

- ❖ قاعدة العدالة (المساواة): ومعناها أن يساهم ويشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة. تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعاً لمقدرته النسبية (الضريبة النسبية)، أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكليفية (الضريبة التصاعدية).
- ❖ قاعدة اليقين: والمقصود بها أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب: القيمة، الوعاء، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي.....الخ. يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة العامة من جهة، وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة.
- ❖ قاعدة الملائمة في الدفع: تهدف هذه القاعدة إلى إقامة نظام جبائي ملائم في الدفع بالنسبة إلى المكلف، وذلك من خلال: تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم ويتناسب مع القدرة المالية للمكلف كأن تكون مباشرة بعد جني المحصول، أو عند المصدر بالنسبة إلى الضريبة على الدخل، أو اعتماد نظام التقيسيط في الدفع.....الخ.

¹ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، ص63.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

❖ قاعدة الاقتصاد: ويراد بهذه القاعدة أن ما يصرف كنفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن يكون ضئيلاً ومدنياً إلى أقصى حد ممكن. وبذلك فإن إقامة أجهزة ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجبابة مخالف لقاعدة الاقتصاد، إذ أنه لا خير في ضريبة تكلف جزءاً كبيراً من حصيلتها.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب:

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية، فالأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة و أفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، و في إطار هذه الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف و في عجلة على الآثار الاقتصادية الضريبية دون غيرها من الإيرادات الأخرى. هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها:¹

1- الأثر على الاستهلاك و الانتاج : إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك و الانتاج مما يؤدي الدخل الوطني و من ثم نقص إيرادات الدولة، و نجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الانتاج (عدم تأثر الانتاج).

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعاً لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك و الانتاج تبعاً لاحتياجات و ظروف الاقتصاد الوطني، و ذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك و حجم الانتاج.

2- الأثر على الادخار و الاستثمار : إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، و من ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضاً و تقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحاليتين.

¹ عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1973، ص 173-187.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، و من ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتماً إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي و في نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، و قد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع تحكم في ظاهرة التهرب)، و تكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل و النتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

4- اثر الضرائب على كسب العمل: لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:

الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.

أما الثانية، حالة الدخول المرتفعة (المهن الحرة مثلاً)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقاً.

و ما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة ليس واحداً، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقاً لظروف فرضها.

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية العامة:

في العصر الحديث، ومع ظهور دولة الرفاهية Welfare state تزايد الاهتمام بالإنفاق العام بشكل كبير في جميع

الدول بهدف تعزيز الرفاهية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لمواطنيها، حيث أصبح يشكل جزءاً مهماً من المالية العامة الحديثة.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العام وقواعده:

1- مفهوم الإنفاق العام:

للنفقة العامة تعاريف عديدة و مختلفة يمكن عرضها كما يلي:

تعتبر النفقة العامة بمثابة «مبلغ نقدي يقوم إنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)».¹

و تعرف كذلك على أنها «مبلغ نقدي تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام».²

النفقات هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع و خدمات

عامة و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.³

و من هذه التعاريف نجد أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر أساسية:⁴

- مبلغ من المال.
- تقوم الدولة بالإنفاق (شخص عام).
- تحقق النفقة العامة مصلحة عامة.

2- قواعد الإنفاق العام:

يلتزم الإنفاق العام ببعض المبادئ من أجل أن يحقق الآثار و الأهداف المرجوة، و هذه المبادئ يطلق عليها قواعد

الإنفاق العام، حيث جاء **Findlay Shirras** بأربعة قواعد منها، و هي: قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد، قاعدة الترخيص

وقاعدة الفائض، ثم بعدها أضاف بعض الاقتصاديون قواعد جديدة تتمثل في: قاعدة المرونة، قاعدة الإنتاجية،

وقاعدة التوزيع العادل.⁵

¹ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بدون طبعة، بيروت، 1992، ص 63

² معيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، 2011، ص 57.

³ محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، "دراسة تقييمية لسياقة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 13.

⁴ محمد بلواقي، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، "حالة الجزائر 1970-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 88.

⁵ أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 25.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

❖ قاعدة المنفعة:

حسب F. Shirras لا ينبغي تخصيص أي جزء من النفقات العامة لفائدة شخص معين أو فئة معينة وإنما للمجتمع ككل، أي أن الأموال العامة يجب توجيهها بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة أو المنفعة العامة، و تتحقق الرفاهية الاجتماعية القصوى عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة الحدية في كل حالة، وبالتالي يتعين على الدولة أن تخصص نفقاتها بالطريقة التي تتساوى بها المنافع الحدية في كل حالة، لذلك يمكن أن يطلق على هذه القاعدة أيضا قاعدة تعادل المنفعة الاجتماعية الحدية.

❖ قاعدة الاقتصاد:

حسب هذه القاعدة، ينبغي على الدولة تخصيص نفقاتها فقط على تلك الأنشطة الأساسية التي تعزز المنفعة الاقتصادية والاجتماعية، فعند وضع النفقات العامة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين وهما: أ- تجنب التبذير والإسراف، و ب- مساهمة النفقات العامة في رفع الطاقة الإنتاجية للبلد، حيث رأى F. Shirras أنه من المفضل أن تساعد النفقات العامة على توسيع حجم الإيرادات للدولة، حاليا، يطبق الاقتصاديون أساليب عديدة من أجل الحد من سوء استخدام النفقات العامة والاستفادة منها بشكل سليم من بينها: أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة **benefit Cost analysis** فهذا التحليل، يمكن من إجراء تقديرات حول مقدار الاقتصاد في الإنفاق العام على المشروع.

❖ قاعدة الترخيص:

حسب F. Shirras فإنه لا ينبغي تحمل أي نفقة عامة دون الحصول على إذن مسبق من السلطة المختصة، و ذلك لضمان تخصيص المال العام بالطريقة التي تساعد على تحقيق أقصى قدر من المنفعة الاجتماعية و تجنب أي شكل من أشكال التبذير أو الإسراف و اختلاس الأموال.

❖ قاعدة الفائض:

من وجهة نظر F. Shirras، تشير قاعدة الفائض إلى التحقق من أن النفقات العامة لا تتجاوز الإيرادات العامة، حيث يتعين على الحكومة مثل الأفراد العاديين أن تحافظ على نفقاتها ضمن الحدود المطلوبة والمسموح بها، و لكن الاقتصاديون الجدد لا يوافقون على هذه القاعدة، ذلك لأن عجز الميزانية يعتبر حالة ضرورية لتحفيز الطلب الكلي والإنتاج خلال فترات الكساد، كما أن الدول النامية تحتاج إلى إنفاق المزيد من الأموال بشكل يتجاوز إيراداتها من أجل

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستدعي اللجوء إلى التمويل بالعجز. ففي الواقع، هذه القاعدة ليس لها أي مكان في نظرية المالية العامة الحديثة.

❖ قاعدة المرونة:

تدل هذه القاعدة على أن سياسة الإنفاق العام يجب أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع ظروف البلد، بحيث يكون من الممكن تغيير حجم واتجاه الإنفاق العام وفقا لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد، فالمرونة تساعد الدولة على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية.

❖ قاعدة الإنتاجية:

حسب هذه القاعدة، ينبغي توجيه جزءا مهما من النفقات العامة نحو أغراض الإنتاج والتنمية، لأن ذلك يساهم في رفع الإيرادات العامة للدولة مما يجعلها بالتالي قادرة على تمويل تزايد حجم الإنفاق العام.

❖ قاعدة التوزيع العادل:

تتطلب هذه القاعدة أن تقوم الحكومة بتخصيص وتوجيه نفقاتها بالطريقة التي تضمن تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع في توزيع الدخل والثروة.

الفرع الثاني: تصنيف الانفاق العام:

أ- تقسيم النفقات من حيث الأغراض المباشرة لها: تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها أو كما يفضل تسميتها بالتقسيم الوظيفي، أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى:

- النفقات الإدارية: هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة و تشمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة و الدفاع و الأمن و العدالة و التمثيل السياسي.
- النفقات الاجتماعية: هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، و هذا عن طريق توفير أسباب و إمكانيات التعليم و الصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة "إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح إعانات البطالين.....".

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

● النفقات الاقتصادية: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من وراءها إلى زيادة الإنتاج الوطني و خلق رؤوس أموال جديدة، كما تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على الخدمات الأساسية كالنقل، المواصلات، محطات توليد الطاقة، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة و الخاصة.

● النفقات المالية: تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط و فوائد الدين العام و الأوراق و السندات المالية الأخرى.

● النفقات العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة و استمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب و أجور و نفقات إعداد و دعم القوات المسلحة و برامج التسليح في أوقات السلم و الحرب و شراء الأسلحة و قطع الغيار اللازمة.

ب- تقسيم النفقات حسب طبيعتها:

● النفقات الحقيقية:

و تشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، و هي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات، و نجد منها رواتب و أجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية و الصحية و نفقات المشروعات الإنتاجية، و يكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما و نوعا.¹

● النفقات التحويلية:

و هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة ، و كل ما تبتغيه الدولة من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل و الثروة بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه الآخر دون مقابل،

¹ كريم بودخدخ ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، "دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2009 / 2010، ص 41.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

فالإنفاق هنا يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر.¹

و يمكن تصنيف النفقات التحويلية إلى ثلاث أصناف:²

- نفقات التحويلية اجتماعية: و توجه لحماية القدرة الشرائية للأفراد و رفع مستواهم المعيشي و للحماية الاجتماعية لبعض الفئات "الطفولة، الشيخوخة، البطالة.....إلخ".
- نفقات تحويلية اقتصادية: و تشمل الإعانات المخصصة للمؤسسات أو لدعم المنتوجات "إعانات تحقيق التوازن، إعانات التجهيز، إعانات التجارة الخارجية.....إلخ".
- نفقات تحويلية مالية: و تخصص لتسديد الفوائد الناجمة عن القروض و كذلك الالتزامات المترتبة على الدول من التعويضات.

ت- تقسيم النفقات حسب دوريتها: تنقسم النفقات العامة وفقا لدوريتها إلى:

- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تنفق سنويا بصورة دورية منتظمة. و المهم في اعتبار النفقات العامة عادية هو تكرر هذه النفقات بصورة دورية دون أن يعني ذلك تكرارها بذات الحجم مثل: رواتب الموظفين، نفقات صيانة الطرق، نفقات الإدارة و العدالة، و فوائد القروض.³
- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية و إنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر حدوث أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة مثل: نفقات مكافحة البطالة، نفقات الحرب.....إلخ.⁴

الفرع الثالث: آثار اقتصادية للإنفاق العام

يؤثر الإنفاق العام على الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ككل، و ينعكس ذلك التأثير أهم المؤشرات والمجمعات

الاقتصادية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ محمد قادري، السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 27.

² سمية زويش، سياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، نفس المرجع، ص 19.

³ محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، نفس المرجع، ص 70-71.

⁴ عادل فليح العلي، "مالية الدولية"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 119.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

أ- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي:

وهذا ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام" ودرجة تأثيره تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق

العام على الناتج القومي من النواحي التالية:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج القومي.
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فعن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرن فإن الأثر سيكون إيجابيا، أما إذا حدث العكس فسيكون له الأثر السلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن أو ضعيف المرونة).

ب- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي:

يؤثر الإنفاق على الاستهلاك القومي من عدة جوانب أهمها:

- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي.
- عندما تقدم دخولا في شكل أجور ومرتبوات وفوائد مدفوعة لمقرضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها، أو تقديم إعانات دعم عينية فهي تزيد أيضا من الاستهلاك القومي.

ت- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي:

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف

الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا

هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار)، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق

تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

مثلا هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها: شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس و الأدوية للقطاع العسكري فذلك يزيد من الاستهلاك الوطني و عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها و تقديم إعانات و كل هذه النفقات تزيد في الاستهلاك الوطني.

ث- الأثر على الادخار القومي :

عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسلب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسلب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالبا على الادخار القومي والعكس صحيح.

المطلب الثالث: سياسة الدين العام:

يحدث عجز الموازنة عندما يكون هناك فرق سلبي بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، فتعجز الدولة عن توفير إيرادات أخرى لتغطية نفقاتها، فتلجأ إلى مصدر آخر من مصادر الإيرادات العامة ألا و هو الدين العام فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو خارجية.¹

الفرع الأول: مفهوم الدين العام.

تعددت تعاريف الدين العام نظرا لتعدد وجهات النظر و اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للقرض العام، وبالرغم من الاختلافات الظاهرية في تعريف الدين العام إلا أنه الاتفاق على مفهوم يشمل الاعترافات القانونية و الاقتصادية، وبالتالي تم تعريفه على أنه مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء و التعهد برده و دفع فائدة عنه وفقا لشرط الاتفاق.²

¹ Misztal, Public Debt And Economic Growth In The European Union, Journal Of Applied Economic Sciences, Vol . 13, No. 3, 2010, P. 292-30

² R. Al. Adaylah, H. Al. Amro, H. Al. Gralleh, The Structure Of Public Debt In Jordan And It Impact On Economic Growth, MPRA Paper, No. 56271, May 2014, P. 7

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

و تتعدد أشكال و أنواع الديون تبعاً لتعدد المعايير التي يستند إليها عند التصنيف، و يمكن التمييز بين نوعين من القروض العامة:

1- الدين العام الداخلي:

الدين العام الداخلي هو القرض الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة من السوق المحلية من الأفراد أو الكيانات المقيمة في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أم أجنب، و يمكن أن يتحقق الدين العام من خلال الأدوات التالية:

- سندات الدولة بالعملة المحلية.
- قروض الدولة المتعاقد عليها من قبل البنوك التجارية.
- قروض الدولة المتعاقد عليها من قبل مؤسسات الائتمان.

إضافة إلى ذلك يمكن تضمين في فئة أدوات الدين العام الضمانات التي تمنحها الدولة على القروض المصرفية المقدمة للشركات المحلية أو السلطات المحلية من أجل تحقيق الأهداف على المستوى الوطني.

2- الدين العام الخارجي:

يمثل الدين العام الخارجي عن طريق القروض التي تعاقدت عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين، و تشمل أيضا القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و التي تتطلب تسديد الديون في أجل الاستحقاق و معدلات الفائدة.

الدين العام الخارجي هو نتيجة لتصرفات الدولة لشراء بعض الموارد الإضافية المقابلة للأهداف التي وضعتها الحكومة، و يمكن اعتباره أيضا كمحصلة من الإجراءات التي تقوم بها عدد من القضايا:

- الطاقة الإنتاجية غير كافية أو غير فعالة من حيث التطورات التكنولوجية.
- عدم كفاية الادخار الوطني مقارنة مع الاستثمارات و عجز الموازنة.
- اتساع العجز في الحساب الجاري مقارنة مع صافي تدفقات الأموال.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

- هجرة جماعية لرأس المال، إما عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق تسريبات رأس المال

خارج الحدود.¹

الفرع الثاني: أهداف الدين العام:

يمكن أن تنحصر أهداف الدين العام فيما يلي:

- الهدف الأول للدين العام يرتبط بالنقاشات الأصلية للدين العام باعتباره وسيلة إقفال للقيود الموازي العام و وسيلة من وسائل تمويل العجز الموازي أو فائض الإنفاق العام، إذ تعتمد المالية العامة الكلاسيكية في تمويل نفقات الاستثمار العام، بينما توجه الضرائب لتمويل نفقات الاستهلاك و التحويلات العمومية، أما المالية الوظيفية أو الكينزية، فقد وضحت عدم القدرة على تحديد النفقات العامة الزائدة التي تنشأ العجز و ركزت بذلك على وظيفة استقرار الدين، هذه الأخيرة ارتفعت إلى درجة وسيلة لتنظيم الطلب الإجمالي، يمكنها الإسهام بفعالية عن طريق دافع المضاعف أو المعجل في تمويل مختلف أنواع الإنفاق العام، التأثير المباشر على الاستهلاك أو الاستثمار العام أو التأثير في تقييم استهلاك و ادخار العائلات و بالتالي الاستثمار الخاص، يمكنها أيضا أن تكون وسيلة فعالة في مكافحة التضخم، من جهة أخرى كان لتطوير نماذج النمو المتوازن سواء النيوكلاسيكية أو النيوكينزية دور في تجديد هذا الهدف الأصلي للدين العام و ذلك بالاهتمام بوظيفة تخصيص موارد هذا الأخير، و بما أنه لا يمكن اعتبار حياد الدين العام فإنه في الواقع بإمكانه السماح ببلوغ المظهر الظرفي الذاتي للنمو الذي يحقق القاعدة الذهبية للنمو المثالي أي النمو الذي يؤدي إلى تعظيم الاستهلاك بالنسبة لكل فرد خلال الزمن و هي نفسها العناصر التي تتضمنها النقاشات المتعلقة بالديناميكية الكلية للدين العام.

- الهدف الثاني للدين العام نادى به رواد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد 1979-1980، و رغم أن هؤلاء لا يأخذون بتأثير الدين العام في تقييم الاستهلاك و الادخار، إلا أنهم يعتبرونه كعنصر مهم تلجأ إليه الدولة في تغييرات حجم الضرائب إذ ينتج عن هذه الأخيرة تكلفة إضافية مضاعفة إذا ما رجعنا إلى التخصيص الأمثل للموارد.

¹ Caruntu R. Conina, Public Debt, Romania's Case, Economic Series, Vol. 6, No. 3, 2013, P. 30-35.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

- الهدف الثالث للدين العام يندرج ضمن وظيفة إعادة توزيع الموارد و الذمم المالية و هذا باعتباره وسيلة لتمويل التكاليف ما بين الأجيال، إذ يرى الكلاسيك أن الجيل المستقبلي هو الذي سيتحمل عبء الدين، بينما يرى الكينزيون أن الجيل الذي يقترض هو من يتحمل كليا عبء الدين.

- الهدف الرابع للدين العام يظهر ضمن بحث البعد المالي للدين العام حيث يركز تسيير الدين العام الكلاسيكي على الاتصال الضروري ما بين الدين العام و السياسة النقدية.¹

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للدين العام:

يمكن إبراز آثار الدين العام على الاقتصاد من خلال أثر الجذب *effet d'entraînement*، و أثر الإقصاء *effet d'éviction*، و ارتباط أثر الجذب بدراسة ديناميكية الظروف الاقتصادية و كذا ديناميكية النمو، ففي إطار دراسة الديناميكية الظرفية انصب الاهتمام على آثار الدين العام على كل من الاستهلاك و الاستثمار، و هذا ما كان مجالاً لعدة دراسات حتى نهاية الخمسينات كأعمال Domar 1944 و Gehrels 1957 حيث بينت هذه الدراسات الآثار الايجابية لمضاعف الدين العام على الطلب الإجمالي، و هذا باعتبار سندات الدين العام كوسيلة لتخزين الأصول المالية يتم إدماجها ضمن دالة الاستهلاك ضمن آثار الثروة، و بالتالي فإن ارتفاع هذه السندات يظهر ضرورياً لبلوغ التشغيل الكامل في الظروف الكينزية، أما في إطار ديناميكية النمو فقد انصب الاهتمام بالدين العام على التراكم المثالي لرأس المال في نماذج النمو المتوازن، حيث قام كل من Modigliani 1961 و Diamond 1965 باقتراح نماذج النمو المتوازن، حيث قاما باقتراح نموذج نيوكلاسيكي للنمو المتوازن في المدى الطويل من منظور حقيقي أين يتزايد الدين العام بمعدل طبيعي ثابت، و يتم تمويل تكلفة الدين العام عن طريق قروض جديدة و كذلك فرض ضرائب جزافية على الجيل العامل في الفترة ذاتها، في هذه الحالة يتسبب الدين العام في انخفاض عرض رأس المال بانخفاض الدخل المتاح للجيل العامل نتيجة دفعه للضرائب الممولة لتكلفة الدين، ارتفاع الطلب على رأس المال نتيجة القروض الإضافية التي تولد إحلالاً للسندات العامة بالسندات الخاصة في المحفظة المالية للأفراد، و من تم فإن التوازن في سوق رأس المال يتطلب الرفع من معدلات الفائدة و هذا ما ينتج عنه تغيراً في استهلاك العائلات وفق العلاقة ما بين معدل الفائدة و معدل النمو، ففي حالة ما إذا كان معدل الفائدة أصغر من معدل النمو الطبيعي يمكن للدين العام أن ينتج أثر تحريك يسمح

¹ عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و استشراف، بيروت 2009، ص 31.

الفصل الأول: السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي

بالعودة إلى التوازن مع تحسين وضعية الأعوان الاقتصادية، أما Tobin 1965 بتحليل العلاقة ما بين الدين العام و النمو المتوازن من منظور أدمج فيه الأبعاد الحقيقية و النقدية بمقارنة اقتصاد نيوكلاسيكي و اقتصاد كينزي، إذ أنه يصعب بلوغ اتساع توازن رأس المال من معدل ادخار معلوم في نموذج نيوكلاسيكي و هذا في نطاق لا يحصل فيه المدخر و لا المستثمر على مردود مقنع، أما في نموذج كينزي جديد أين أخطار عدم استقرار النمو يكون الادخار و الاستثمار متباعدين نتيجة عدم تساوي الكفاية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية و أهدافها و تطوراتها كما تم التطرق إلى نماذج للسياسة المالية و الأدوات التي تستخدمها.

تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية و إن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، و بمعزل عن السياسات الأخرى. لذلك و حتى تتم الاستفادة من هذه السياسة المالية، و تحقيق الأهداف المحددة الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات و توزيع أفضل للموارد الاقتصادية و المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و العمالة، أما في الدول النامية فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبيرا عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، و هو يشكل قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، و لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله معه من مزايا للاقتصاديات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية، و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة و تمثل هذه الأخيرة إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما تلعب هذه الشركات العملاقة ذات الامكانيات التمويلية الضخمة دور القائد في الثورة العلمية و التكنولوجية الحديثة، و بالتالي فهي تعمق الاتجاه نحو العالمية أو عولمة الاقتصاد.

ولذلك سنتناول في هذا الفصل الاستثمار الأجنبي و علاقته بالسياسة المالية حيث ندرس في المبحث الأول المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي من مفاهيم و خصائص و أشكاله، و كذا النظريات و محددات للاستثمار الأجنبي، أما في المبحث الثاني فنتناول أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي والتي تتمثل في السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

احتلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة أهمية بالغة ، حيث سعت جل الاقتصاديات خاصة النامية منها، الى تحسين مناخ الاستثمار بهدف دعم مستوياته و تحقيق التنمية الاقتصادية ، و لذلك سنتناول في هذا المبحث التعاريف المختلفة التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر ، و كذا أشكاله و مختلف النظريات و المحددات، من خلال ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن اتخاذ قرارات على المستوى الاستراتيجي، غالبا ما يكون لمدة طويلة، و يهدف إلى تحقيق أرباح و دخول مستمرة، و لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة الرئيسية لدخول الشركات المتعددة الجنسيات التجارة الدولية، و ذلك من خلال توزيع نشاطها الانتاجي و التسويقي بين فروع مختلفة تتوطن في

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

مختلف البلدان، و بذلك تكونت وحدات مركبة و شاملة من هذه الشركات لنقل التكنولوجيا الجديدة و رأس المال بين مختلف المناطق.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي حيث أننا سنورد بعضاً منها فيما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس أموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو انشائية أو زراعية أو خدمية¹. و ذلك سعياً وراء ربحاً أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة²، و هذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في نقل حزمة متكاملة من رأس المال و التكنولوجيا و المعارف الإدارية و التنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها³.

كما يعرفه أيضاً على أنه ذلك استثمار الذي يقام في دولة مضيضة، إلا أن ملكيته أجنبية و تؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر⁴.

نستطيع التوصل إلى تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسع في بلد آخر، و السمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط و إنما حيازة و تملك الأصول في البلد المضيف. إلا أنه لابد من توافر خاصيتين مرتبطتان معا في الاستثمار الأجنبي المباشر هما: الملكية للمشروع، و حق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها.

نستنتج من التعريفات السابقة أنه على الرغم مما يبدو لنا من اختلافات في التعريفات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن جميع التعريفات تتمحور و تتفق حول فكرة واحدة و هي تتمثل في انتقال حقيقي لرؤوس الأموال

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 32.

² عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار الكتب المصرية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2010، ص 11.

³ علي عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر و اثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2015، ص 37.

⁴ سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2015، ص 23.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

من دولة إلى أخرى سواء عن فرد واحد أو عدة أفراد أو مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات، ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي في الدولة المستثمر فيها.¹

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:²

- يتميز بخصائص هيكلية و تقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل.³

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية .
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتمركز بتحركاته جريا وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل الى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية – التي أصبحت شديدة المشروطة – في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار ، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه .⁴

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ، يتصف

¹ ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2017، ص 18.

² دلال بن سميحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، "محدداتها، آثارها و توجهاتها"، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص 11.

³ محمد ابراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000- 1010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2012 / 1013، ص 6.

⁴ حسن المهران، الاستثمار الأجنبي المباشر و إمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، مجلة مصرية للتنمية و التخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يوليو 2000، ص 07.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.¹

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي للمشروع سواء كان مشروعاً للتسويق، البيع، التصنيع، الانتاج أو أي نوع آخر من النشاط الانتاجي أو الخدمي، و يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك أو الشراكة:

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك، وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، و تتحدد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. و يتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه. و تنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار. أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي (وطني) و الآخر خارجي (أجنبي) عن البلد، و يكون التسيير مشترك في إدارة في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية و الجهة المحلية حسب الاتفاق، و بالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف.

والمشاركة هذه لا تقتصر على المشاركة في رأس المال بل تمتد أيضا الى الخبرة والإدارة وبراعة الاختراع والعلاقات التجارية، و يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

2- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة و مطلقة للمستثمر الأجنبي، بدءا بالمشروع ذاته إلى الإدارة و التسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، " و تقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية و تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2017، ص 353.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الإدارية و الفنية و التسويقية و التمويلية و مهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل".¹

هذا النوع هو أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للتسويق والإنتاج أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة . إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة، تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، و ذلك لعدة أسباب من بينها:²

✓ الخوف من التبعية الاقتصادية، و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين الدولي و المحلي.

✓ الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات، لأسواق الدول النامية، و هو

من أهم أسباب تخوف الدول المضيفة من هذا الشكل من الاستثمار.

3- الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة):

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة "تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الاعفاءات الجمركية، و النشاطات الانتاجية فيها معفية من الحقوق و الرسوم و من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية و المدخلات التي تدخل في هذا المجال"³، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم، مثل الضرائب، الرسوم الجمركية و التعويضات الاجتماعية، و غيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ و خطوط النقل بالسكك الحديدية و خطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، و مثال ذلك منطقة بلّارة الحرة بجيجل (الجزائر) و إن كانت غير عملية مئة بالمئة.⁴

¹ سعدون بوكبوس، أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة، مجلة جديد الاقتصاد، ملحق دالي إبراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، العدد00، ديسمبر 2006، ص 50-51.

² نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجائر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2016، ص 20.

³ Brahim GUENDOUZI, *Relations Economiques Internationnelles*, Sans edition, Editions el maarifa, Alger, 2008, p 54

⁴ عبد الكريم كاي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 27.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

4- الاندماج والاستحواذ (الاستلاء/الاحتواء):

يقصد بالاندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ (Acquisition) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي و تذوب الثانية. و لقد أصبحت عمليات الاندماج و الاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، و زيادة امتدادها الجغرافي، و توسيع حصتها في السوق العالمي¹. كما تعرف ب "شركة تسيطر على شركة أخرى و ذلك بالاستحواذ على 50% من رأسمالها على الأقل"². و تشكل عمليات الاندماج و الابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات.³

5- مشروعات أو عمليات التجميع:

في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب و تجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، أو بنفس العلامة، انطلاقا من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، مثال ذلك تجميع و تركيب و بيع سيارات بيجو (علامة فرنسية) بتركيا. أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا و أسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقا.

6- التحالف الاستراتيجي:

التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي و آخر أجنبي، من اجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد الخام، أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يقتصر تحليلنا على عرض أهم النظريات في هذا الخصوص و أكثرها شيوعا و ذلك استنادا إلى مدى توافق الأدلة و البراهين العملية الخاصة بكل نظرية.

¹ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 9.

² Habib BENBAYER, *Cours de Finance Internationale*, Sans edition, Editions Dar El ADIB, Algérie, 2005, p 49,

³ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المهمل اللبناني للدراسات و التوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 287.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الفرع الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي

أولاً: النظرية الكلاسيكية:¹

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، و تستند إلى عدد من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتنقلة إلى الدولة المضيفة صغير جداً بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات. _ أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تتلاءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المضيفة.
- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها السياسي و الثقافي و الاقتصادي.
- قد يترتب على وجود الشركات المستثمرة اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظرائها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية.²

¹ محمد قادري، السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة تلمسان، 2014/2015، ص 94-95.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 32.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

و من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية.¹

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، و أيضا ليست بالقدر العالي من التطورات في الكثير من الدول الخاصة النامية منها و من ثم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، و يلاحظ أن سعر الفائدة يتأثر بالميل الحدي للادخارات، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا أدى ذلك إلى وفرة المعروض من الادخارات في سوق رأس و بالتالي الانخفاض في أسعار الفائدة و العكس بالعكس، و لما كان الميل الحدي للادخار مرتفعا في الدول الصناعية المتقدمة و منخفضا في الدول المتخلفة فإن سعر الفائدة يتجه نحو الانخفاض في الدول الأولى و الارتفاع في الثانية، و لأن رأس المال يسعى دائما وراء سعر فائدة المرتفع، فإن المدخرات تنتقل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول المتخلفة للاستفادة من العوائد المرتفعة و المتمثلة في سعر الفائدة، " و قد كان (أولين) هو أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي و أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال هو بالتأكيد سعر الفائدة"²، و تم تطوير هذه النظرية في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد (ماكدوجال) و أيضا (كيمب) اللذان توصلا إلى أن "إنتاجية رأس المال في ظل المنافسة التامة تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال"³.

بخصوص تقييم النظرية النيوكلاسيكية فإنها قد فشلت لعدة أسباب:

❖ فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار غير المباشر. فأسباب و آثار كلا النوعين لا بد أن تختلف، فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي على أساس رأس المال المالي و لم تأخذ في عين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن فقط رأس المال و لكن أيضا التكنولوجيا و المهارة و الإدارة.

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 11.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق اسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 38.

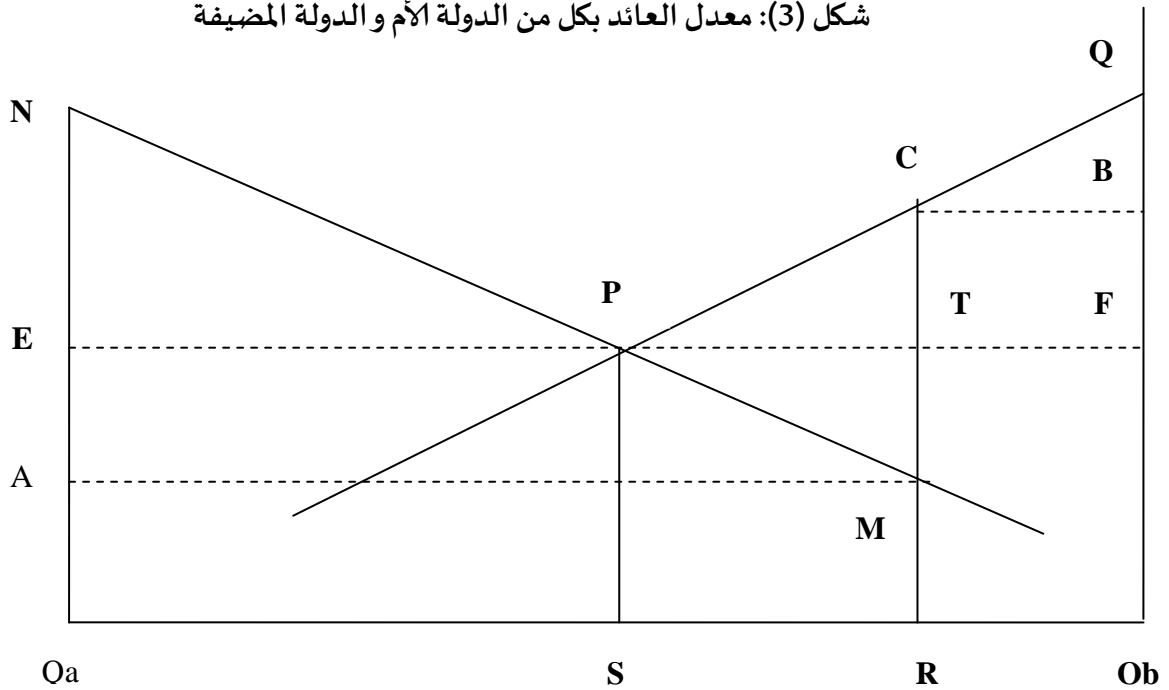
³ نفس المرجع، ص 38.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

❖ كما أن النموذج النيوكلاسيكي يشرح تحركات رأس المال و لكن لم تشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات.

❖ و أخيرا فإن النظرية النيوكلاسيكية فشلت بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا خلال الحقبين اللاحقين لظهورها و لكن بعد عشرون عاما تبين عجز النظرية عن شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي التي هي في تطور و تغير مستمر، كما أن افتراض المنافسة التامة و غياب تكلفة الانتقال جعلها تفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل (3): معدل العائد بكل من الدولة الأم و الدولة المضيفة



المصدر: رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، نفس المرجع، ص 39.

في الشكل رقم (3)، MN، PQ توضح الإنتاجية النسبية لرأس المال في كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة. من حيث المبدأ، فإن رأس المال في الدولة الأم يمثل الكمية OaR و ذلك الذي في الدولة المضيفة يمثل بالكمية ObR. معدل العائد في الدولة الأم يتمثل ب OaA و ذلك الذي في الدولة المضيفة يتمثل ب ObB .

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

في ظل حرية تحرك رأس المال، سيتدفق رأس المال من الدولة الأم للدولة المضيفة حتى يصبح رأس المال في الدولة الأم OaS و ذلك الذي بالدولة المضيفة Obs. هذا يعني أن الدولة الأم استثمرت SR من رأس المال بالدولة المضيفة. و نتيجة لهذا التدفق في رأس المال، معدل العائد يتوازن في الدولتين ويبقى عند مستوى OaE أو ObF.

و كنتيجة لتدفق رأس المال، فقد أصبح الناتج في الدولة الأم PaNPS، مقارنة ب OaNMR و ذلك قبل تدفق رأس المال. الناتج في الدولة المضيفة أصبح ObQps مقارنة ب ObQCR و ذلك قبل تدفق رأس المال. و بهذا يكون إجمالي الناتج قد ازداد ب PMC و الذي منه PCT يذهب للدولة المضيفة و PTM يذهب للدولة الأم.

و تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ان الناتج في الدولة المضيفة ObQPS بعد تدفق رأس المال، فإن الدخل الفعلي يمثل فقط ObQCR (الناتج قبل تدفق رأس المال) بالإضافة إلى PCT. بالطبع فإن جانباً من PSRT يمكن للدولة المضيفة فرض ضرائب عليه، و لهذا فإن الدخل الفعلي للدولة المضيفة أكثر من ObQCR بالإضافة إلى PCT.

من المتيقن أنه كان هناك القليل من المسائل متفق عليها بين الباحثين و الاقتصاديين و رجال التجارة بشأن عمل أولين و من تبعوه. و مرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن تحليل هؤلاء مهتم بنماذج توازن عامة لبعض الدول أو نماذج تحت شروط مشددة جداً (كريجمان).

الفرع الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

أمام عجز النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية عن تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و في ظل المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية التجارية و الاقتصادية و السياسية، ظهرت الحاجة إلى اعتماد نظريات حديثة بديلة لشرح أسباب قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار و الانتاج بالخارج، و في هذا الاطار ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير ما عجزت النظريات التقليدية عن تفسيره، نذكر من أهمها ما يلي:

أولاً: نظريات عدم كمال السوق و المنظمات الصناعية:

إن نظرية عدم كمال السوق تبني على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة و نقص في السلع، و تدني في الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية، و عدم قدرتها على منافسة الشركات المتعددة الجنسية، لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة، و تقنيات تكنولوجية متقدمة و دقيقة، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة و التسيير الحديثة التي تملكها، و الأيدي العاملة المؤهلة، مما يجعل عدم تكافؤ بينها و بين الشركات

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الوطنية، و بالتالي "تخلق نوع من الميزة للشركات في قيام بالاستثمار الأجنبي المباشر"¹، إذ "يرى هود و ينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق"²، التي هي إحدى الميزات التي تدفع الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار و الاستقرار في الدول المضيفة، لعلها بضعف المنافس المحلي، وفراغ السوق لها وحدها.³

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن:⁴

أ- إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع الفرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العملية.

ب- إن هذه النظرية لم تقدم تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الانتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق..... إلخ.

ثانيا: نظرية توزيع المخاطر:⁵

"ركز كوهين في دراسته سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة و الولوج إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى"⁶، و لقد أكد كوهين قدرة هذه على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، فوفقا لنظرية توزيع المخاطر تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة و الذي ينتج عنه اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى من خلال الاستثمار في دول متعددة و غير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم و متباينة من حيث اقتصادياتها، و قد أجرى "لكليج" سنة 1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين ل 193 شركة في 15

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، نفس المرجع، ص 41

² عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، 83.

³ عبد الكريم كاي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، نفس المرجع، ص 77.

⁴ عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، نفس المرجع، ص 59-60

⁵ دلال بن سميحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة " محدداتها، آثارها و توجهاتها"، نفس المرجع، ص 39.

⁶ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، نفس المرجع، ص 47.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

دولة من دول أوروبا الغربية، و أكد هؤلاء أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم.

من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، هو قصورها عن تقديم تفسيراً مقنعاً لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها، كما أن ترابط الأسواق خاصة في الوقت الحاضر يجعل من توزيع أنشطة الشركة في العديد من الدول أمراً غير مجدياً.

ثالثاً: نظرية دورة حياة المنتج:

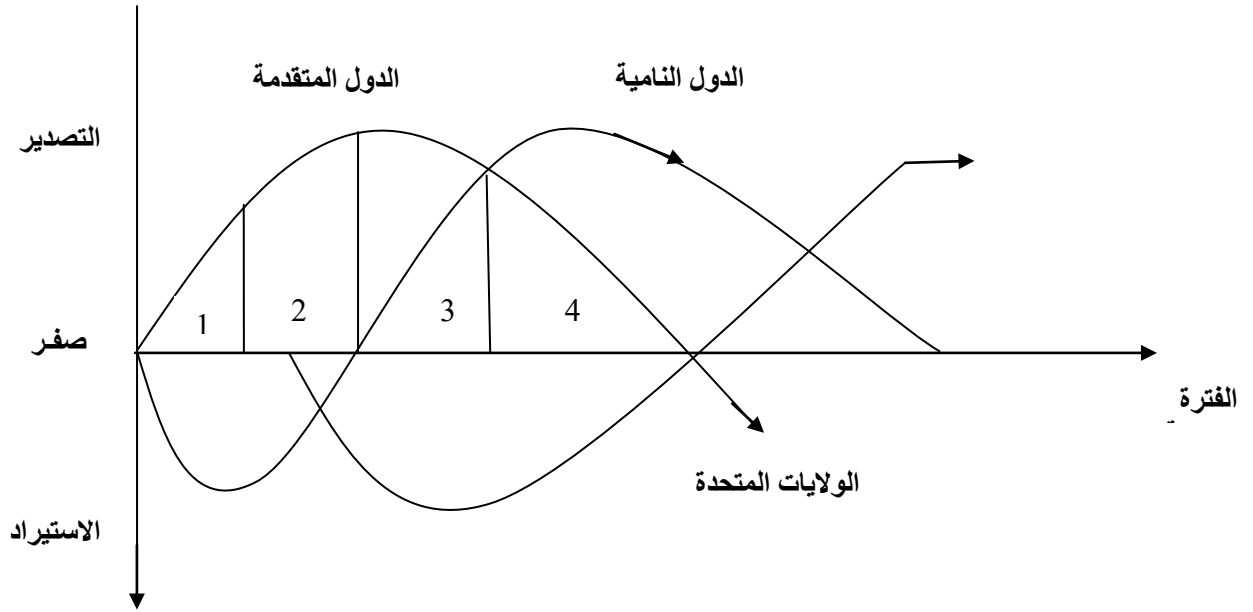
هذه النظرية تعد أساساً من النظريات التي جاءت لتبرر قيام التجارة الدولية، إلا أنها يمكن أن تقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وتنطوي دورة حياة المنتج الدولي على 05 مراحل أساسية:

لنأخذ مثال الولايات المتحدة الأمريكية:

- مرحلة البحوث والابتكارات في الدولة الأم للشركة الأجنبية.
- مرحلة تقديم السلعة بهذه الدولة.
- مرحلة النمو في الانتاج و التسويق المحلي و الدولي.
- مرحلة بداية تشبع السوق المحلية و بدء إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
- مرحلة بدء إنتاج السلعة في الدول النامية و تدهور السلعة بالدولة الأم بسبب المنافسة السعرية، الجودة.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الشكل (4): مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: منور أوسريرو عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ص 110.

و مما سبق يمكن استنتاج أن الشركة الأجنبية فور وصول منتجها إلى المرحلة الرابعة تبدأ في البحث عن الاستثمار في الدول النامية من خلال إيجاد أسواق جديدة تسوق فيها ذلك المنتج لبدء دورة جديدة من دورة حياة المنتج، حيث يظهر هذا المنتج في الدولة المضيفة وكأنه منتج جديد تجني من وراءه الشركات الأجنبية أرباحاً ضخمة. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على العديد من المنتجات إلا أن هناك أنواعاً أخرى من السلع لا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها و من الأمثلة على هذه السلع ما يسمى "بسلع التفاخر" Prestigieux "Good" وهي السلع التي يصعب على الدول أخرى تقليدها أو إنتاجها بسهولة مثل السيارات الفاخرة. كما أن هذه النظرية هي الأخرى لم تقدم أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

رابعاً: نظرية الموقع:

كما يرى باري Parry فإن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الإنتاجية أو التسويقية، و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و غيرها¹، و بالتالي فإن اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة من خلال دراسة العوامل البيئية.

و نجد من بين هذه العوامل البيئية ما يلي:

● العوامل التسويقية و السوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق، معدل نمو السوق،

وكالات الإعلان، احتمالات التصدير لدولة أخرى.....إلخ.

● العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من مصادر المواد الأولية، مستويات الأجور، توافد اليد

العاملة، توافر رؤوس الأموال.....إلخ.

● العوامل المتعلقة بالإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفات الجمركية، نظام

الحصص، القيود المفروضة على عمليات الاستيراد و التصدير.

● العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: مدى قبول تواجد المستثمر الأجنبي في هذه الدولة

المضيفة، الاستقرار السياسي، إجراءات تحويل العملات الأجنبية و الأرباح، مدى ثبات أسعار

الصرف، نظام الضرائب.....إلخ.

● عوامل أخرى مختلفة مثل: التسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي، الأرباح

المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي.....إلخ.

خامساً: النظرية الانتقائية لجون دينينج في الإنتاج الدولي:

"لقد قام دينينج DUNNING بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها

في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية"².

"تعد النظرية الانتقائية لجون دينينج نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع و

تربط العناصر الأساسية لتفسيرات المختلفة و التي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية و

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، نفس المرجع، ص 144.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، نفس المرجع، ص 53.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الموقع و الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. لأن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الدول التي توفر لها أفضل الحوافز و التسهيلات الادارية مما يمكنها تعظيم قدراتها التنافسية.¹

لقد افترض "دينينج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار مباشر و تتمثل هذه الشروط في:²

أ- مزايا الملكية: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف و تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل التسويق، التمويل بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج.

ب- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل و أنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير. و تقوم الشركة المستثمرة للاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري.

ت- مزايا الموقع: أو المزايا المكانية للدولة المضيفة و التي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي.

سادسا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عينت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك

توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

¹ حبيب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة العربية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2005، ص 33.

² بن ياني مراد، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 74.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

"كما برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية"¹، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد تطرقنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و معرفة خصائصه و أشكاله يتبين لنا ضرورة التطرق لمحدداته، و يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الجوانب التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، بمعنى تلك العوامل التي تسهم في إيضاح الرؤية حول مدى جدوى الاستثمار في دولة مضيفة معينة.

و في الواقع ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار، و لكن من الواضح أن دافع الربح يبدو أنه يمارس تأثيرا رئيسا على قرارات الاستثمار لرجال الأعمال²، و لتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دالة استثماره.

و لذلك توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها إلى الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

¹ دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نفس المرجع، ص 50.

² بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 296.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

و تناولت مجموعة من النظريات، و الكثير من الآراء، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة و التحليل، انطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق ثم نظرية المنشأة الصناعية مروراً بنظرية دورة حياة المنتج وصولاً إلى نظرية الموقع و نظرية الموقع المعدلة.¹

و الواضح من خلال استقراء كل هذه النظريات أنها قد أعطت مجموعة من الدوافع و المحددات لا تختلف من حيث مضمونها من خلال تصنيفها إلى عوامل اقتصادية، سلوكية، إدارية أو سياسية..... إلخ، لكن بصفة مبدئية، قد يكمن هذا الاختلاف بين هذه العوامل في درجة التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي، لأن ذلك يختلف من دولة لأخرى.²

و مبدئياً، يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، بمعنى آخر أن قرار الشركة متعددة الجنسية الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر هو دالة في الكثير من العوامل، بعض هذه العوامل يرجع للدولة المضيفة مثل مناخ الاستثمار و البعض الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي في حد ذاته.³

و لا بد من الإشارة إلى أن معظم النظريات التي طورت لنمذجة قرار الاستثمار على مستوى الجزئي للوحدات الاقتصادية قد اقتصرت على تحديد محددات الاستثمار في الدول المتقدمة، دون أن يكون هناك ما يقابلها في الدول النامية، و قد استعرض تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1998 بعض النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "الاونكتاد" فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركز تحليله على العوامل المفسرة التي استخدمتها معظم الدراسات و التي اشتملت على ما يلي:⁴

- **حجم السوق المحلي للبلد المضيف:** و يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر، و يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار و يعتمد على مساحة و عدد السكان و القدرة الشرائية لدى المستهلكين، علاوة على ذلك فإن الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى و التي تحتل مواقع

¹ صقر عمر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 48-50.

² أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، نفس المرجع، ص 53-75.

³ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1991، ص 28.

⁴ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، يوليو 2004، ص 7-8.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

استراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية، و لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

- معدل النمو الاقتصادي للقطر: و يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر (كمتوسط للسنوات الخمس السابقة على السنة المختارة للتقدير) و يستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي للقطر، و لهذا فالدول المضيفة تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر و كذلك بنمو اقتصادي مرتفع و أرصدة ميزانية مستقرة و معدلات فائدة حقيقية موارد مدفوعات ملائمة للسوق،

- متوسط دخل الفرد: و الذي يقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد و يستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع و الخدمات، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى، فقد أوضح DANNING أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و

هي:¹

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي على مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتهي إليها الشركة المستثمرة.

و إذا كان الشرطان الأوليان يرتبطان بدرجة كبيرة بالشركة القاصدة للاستثمار الأجنبي، يرتبط الشرط الأخير بالدولة المضيفة التي تحتوي على محددات مكانية لها دور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي خاصة المتغيرات الاقتصادية منها، و التي من بين أهمها: الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، معدل التضخم، النظام الضريبي، ميزان المدفوعات و

¹ صقر عمر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، نفس المرجع، ص 49-50.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

يضاف إلى هذه العوامل، عنصر الاستقرار السياسي الذي يعتبر أيضا، من أهم المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر.

و تشير بعض الدراسات إلى أن التحركات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1990-2002) و كذلك الفترة (2002-2008) اتجهت في الأساس إلى المناطق التي تتوفر فيها أسواق داخلية واسعة و شبكات ممتدة للتوزيع و بنية أساسية متقدمة و انخفاض في تكاليف الإنتاج و ارتفاع في الإنتاج ووفرة في المواد الخام، و ارتفاع في متوسط الدخل الفردي، و هذه العوامل أو المحددات مرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى و هي التي تجعل متوسط معدل الربح في هذه المناطق مرتفعا.¹

و في هذا الإطار فقد أوضحت دراسة ل "حاج أحمد" وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بصورة إيجابية مع حجم السوق المحلي و مستوى البنية التحتية الأساسية و رأس المال البشري، بينما يؤثر معدل التضخم و سعر الصرف عكسيا على جذبته.²

الواقع أن هناك مجموعة من المحددات الأخرى التي لا يمكن إغفالها، على اعتبار أنها تعمل على التأثير على قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار أو عدم الاستثمار أو قد ينحصر التأثير في تخفيض حجم الاستثمار في الدولة المضيفة و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:³

- المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة و قوانين الاستيراد و التصدير و كذا السماح و عدم السماح للأجنبي بالتملك.

- توفر أساسيات البنية التحتية الجيدة كتطور الاتصالات و شبكة الطرقات.....

- تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة و موارد مادية، أجور نقل.....

- النظام الضريبي و حجم الحوافز الضريبية و الإعفاءات الجمركية التي يمكن أن تمنح لجذب

الاستثمارات الأجنبية.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ و سياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 44.

² عبيد الله محجوب حاج احمد، بعض العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى السودان (1980-2008) المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، أيام 11-13 أبريل 2011.

³ عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67، نوفمبر 2007، ص 15.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

- إضافة إلى حجم السوق، تمتع البلد المضيف بحدود جغرافية مهمة تساعد على التصدير و تساهم في تحقيق وفرات الحجم.
- وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.
- مدى التحكم في المديونية الخارجية، على اعتبار أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي ربما يدفع الكيانات الاقتصادية المحلية لتحويل رؤوس أموالها للخارج بدلا من ادخارها محليا، كما أن ارتفاع خدمة الدين الخارجي يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بزيادة احتمال لجوء الحكومة إلى فرض قيود على سداد الالتزامات الخارجية بما في ذلك دخل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مدى توافر الموارد البشرية و عناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها.
- الاستقرار السياسي بحيث كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمر فيها.

كذلك توصلت بعض الدراسات (Unctad, Asiedu) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن سياسات التحرير و التصحيح الاقتصادي و الحوافز الاستثمارية لها معنوية في تأثيرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و بذلك فإن الحوافز المالية و الاستثمارية هي من أهم المحددات و العوامل التي تؤثر على تحسين بيئة الاستثمار و تحسن من ثقة المستثمرين الاجانب في مناخ الاستثمار، على اعتبار أنها تشمل الضمانات و الإعفاءات الضريبية و الاعانات الإنتاجية و غيرها.

كما أشارت دراسة "Asiedu" و "Wheeler and mody" أيضا إلى أن الانفتاح التجاري من خلال سياسات التحرير الاقتصادي و سياسات ترقية الصادرات يعتبر من العوامل المحددة و المؤثرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على اعتبار أن الانفتاح التجاري يعتبر كمقياس للحوافز التجارية.

و من خلال هذا التحليل، لعل النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن كل هذه المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تعمل في منظومة واحدة، و لكل محدد أهميته النسبية التي تختلف من دولة أخرى، و من الواضح أن المحددات المرتبطة بالسياسة المالية لها أهميتها هي الأخرى كغيرها من بقية العوامل الأخرى، حيث أن الحوافز التي تمنحها السياسة الضريبية و كذا التدابير التي تمنحها سياسة الإنفاق العام و ما يتعلق بها من توفير للبنية التحتية،

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

كلها تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و إن كانت تختلف في أهميتها النسبية ضمن مناخ الاستثمار مقارنة بالعوامل المشكلة له من دولة لأخرى.

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار

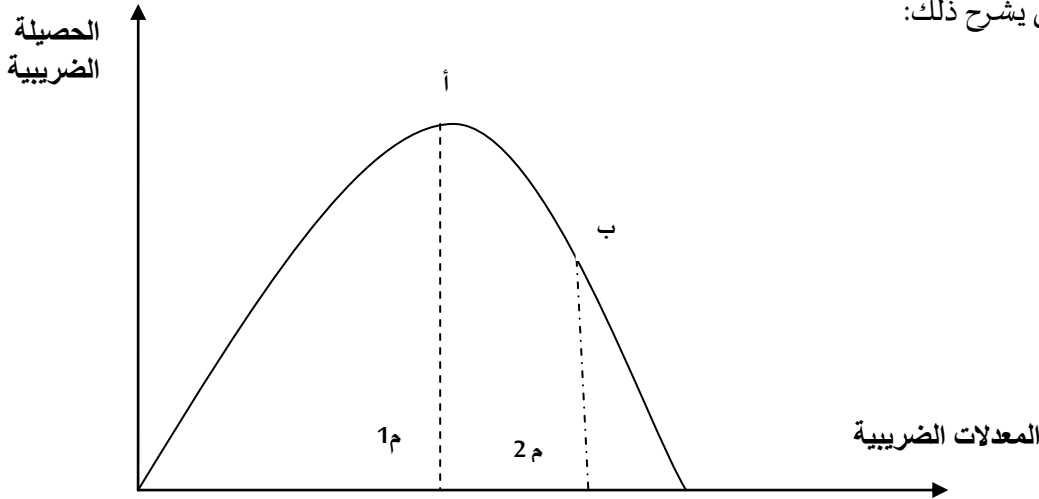
المطلب الأول: السياسة الضريبية والاستثمار

يعتبر النظام الضريبي للدولة المضيف من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي من خلال بحثه عن أكثر الأنظمة الضريبية ملائمة له و لمشروعه و بسبب هذه الأهمية التي يكتسبها النظام الضريبي سنطرق للعلاقة التي تربط الضريبة بالاستثمار بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحنى لافر):¹

اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي- تدفع قطاع العائلات و قطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى لافر يثبت - في الحقيقة- بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيللة للدولة، و لكن فقط إلى غاية نقطة ما تسمى نقطة العتبة و التي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيللة.

و المنحنى التالي يشرح ذلك:



1- عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م1)، كما في الشكل، فإن الحصيللة الضريبية تكون عند

أعظم قيمة لها (أ).

¹ بن علي بلعزوز و عبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة " بين ابن خلدون و لافر"، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ص 11.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

2- إذا تم تجاوز هذا المعدل و انتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2)، فإن الحصيلة الضريبية

تنخفض من (أ) إلى (ب).¹

و منه "الكثير من الضريبة يقتل الضريبة Trop d'impôt, tue l'impôt" و الدولة ترى أن حصيلتها الضريبية

تنخفض، و بالتالي و نتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق.

و منه فإن الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص

الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، و يظهر

هذا الأثر جلبا بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في

الاستثمار.²

كما أن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب و ذلك لارتفاع أسعار الاستهلاك مما

يؤدي بدوره إلى خفض الاستثمار. إلا إذا قدمت الحكومة معونة تحول دون رفع السلع الاستهلاكية. و تأثير الضرائب على

الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفات إنتاجهم تعويضا للمقتطع من الضريبة،

باستخدام أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج، و هذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتها، و بالمقابل فإن التأثير

الإيجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي بلا شك إلى زيادة الأرباح المتحققة، و رفع كفاية الحدية لرأس

المال و من ثم إلى مضاعفة الاستثمار.³

الفرع الثاني: الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي:

تعرف حوافز الاستثمار بأنها ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو

لبعضها، و يتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي.⁴ كأن تقدم الدولة هذه الحوافز لغرض توجيه الاستثمارات

لقطاعات معينة، أو لتنمية مناطق نائية.

¹ المرسي سيد حجازي، النظم النظرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 129.

² فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، أثر كل من الزكاة و الضريبة على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2009.

³ عناية غازي، المالية العامة و النظام المالي الإسلامي، بيروت دار الجيل، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 1990، ص 439.

⁴ عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، نفس المرجع، ص 53.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

1- الحوافز الضريبية:

أ- الإعفاءات الضريبية:

هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، و يكون الإعفاء دائم أو مؤقت.¹

ب- التخفيضات الضريبية:

هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار الأرباح مثلا. و بصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. و تعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي و ذلك للاعتبارات التالية:²

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت و هذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

ت- معدلات التمييزية:

و يقصد بها تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات Tax Rates يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية.³

ث- نظام الاهتلاك المعجل:

يعرف الإهلاك على "أنه توزيع لتكلفة الاصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر له و بشكل منتظم"⁴.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، نفس المرجع، ص 173.

² طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 318.

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، نفس المرجع، ص 246.

⁴ مسعد محمود الشراوي، مبادئ المحاسبة المالية جزء الثاني، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 28.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

و يقصد بنظام الاهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي. و لقد أثبتت التجارب بما لا يدع للشك تفوق هذا النوع من الحوافز الضريبية الأخرى، و عظم فعاليته و قدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة و في التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع.

ج- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

و تشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المشروع. و يمكن إدراج الجدول التالي الذي يوضح أهم الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

جدول (1): أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل، إعفاءات ضريبية، السماح للمستثمر بخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح من الأرباح التي يكسبها لاحقاً
حوافز مبنية على الاستثمار الرأسمالي	إهلاك أصول بمعدل متسارع، علاوة استثمار وإعادة استثمار.
مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمة التأمين الاجتماعي، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناء على عدد المستخدمين أو بناء على نفقات أخرى تتعلق بالعمل.
مبنية على المبيعات	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على حجم المبيعات الكلي.
مبنية على القيمة المضافة	تخفيضات في ضريبة الدخل أو اعتمادات ضريبية بناء على المحتوى المحلي الصافي في المنتجات، منح اعتمادات ضريبة دخل بناء على القيمة الصافية المكتسبة.
مبنية على نفقات أخرى بعينها	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق والترويج مثلاً.
مبنية على الواردات	إعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية، المعدات أو المواد الخام، قطع الغيار والمدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج.
مبنية على الصادرات	ضريبة تفضيلية لعائدات الصادرات، تخفيض ضريبة على النشاطات المدرة للنقد الأجنبي أو الصادرات المصنعة، اعتماد ضريبة للمبيعات المحلية مقابل الأداء في مجال الصادرات، متعلقة بالمدخلات (مثلاً استرداد الرسوم اعتمادات ضريبة دخل للمحتوى المحلي الصافي في الصادرات، خصم النفقات الخارجية ما وراء البحار وعلاوة رأس المال للصناعات التصديرية).

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 76.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

2- الحوافز التمويلية:¹

و هي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، و قد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، و في هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تمويلية يمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

جدول (2): أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشرة) لتغطية جزء من تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.	عون حكومي
قروض مدعومة، ضمانات قروض.	اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة
مشاركة بأس مال عام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.	مشاركة حكومية في رأس المال
متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة و الفوضى السياسية.	تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع، ص 77.

3- حوافز غير مباشرة:

تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة، كتزويدها بالأراضي و البنية الأساسية أسعار أقل من أسعارها الجارية، و ربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية، و منحها مركزاً احتكاريًا في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات. كما قد تلجأ بعض الحكومات المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائياً، و الخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه و الكهرباء.....، و تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات و الأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة

¹ محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني، 2004، ص 120.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

و المعمول بها في المشروعات الوطنية. و فيما جدول يوضح بعض الأنواع من الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي¹. و فيما جدول يوضح بعض الأنواع من الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي.

جدول (3): بعض الأنواع من الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي

الدولة	ايمان ضريبة الاستثمار	اهتلا ك متسار ع لرأس المال	الحوافز القطاعية	حوافز التصدير	الحوافز الإقليمية	تأجيل الخسائر (بالسنوات)	فترة الإعفاء الضريبي (سنوات)
كوريا	10-6	نعم	نعم	نعم	لا	3	5
البرازيل	لا شيء	نعم	نعم	نعم	نعم	4	15
المكسيك	25-19	نعم	نعم	نعم	نعم	4	لا شيء
نيجيريا	20-5	لا	نعم	نعم	لا	4	5-3
مصر	لا شيء	نعم	نعم	لا	لا	4	8-5
سنغافورة	50-33.5	نعم	نعم	نعم	لا	5	10-5
الفلبين	100-75	لا	نعم	نعم	لا	6	4-6

المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، نفس المرجع، 259.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام والاستثمار

بناء على إحدى تقسيمات النفقات العامة، و الذي مفاده أن الإنفاق العام ينقسم إلى نفقات وظيفية، و نفقات تحويلية، نفقات رأسمالية، و انطلاقا من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار، و بالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة 1970-2006"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2007/2008، ص72.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

الفرع الأول: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار:

تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصاريف الإدارية و المرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة. و الإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي لها علاقة مباشرة بالتنمية من خلال تسريع وتيرتها أو تعطيلها، ذلك إنها تؤثر على الاستثمار عامة – و الاستثمار الأجنبي خاصة- بشكل مباشر أو غير مباشر. فضعف الإدارة العامة يتمخض من عدة أسباب من بينها تعقيد الإجراءات أو الفساد الإداري أو عدم كفاءة الجهاز الإداري و بطئه في معالجة مختلف الملفات. كل هذه الأسباب التي تؤدي إلى ضعف النظام الإداري تؤثر سلبا على الاستثمار. و بذلك يمكن القول إن النظام الإداري السائد في الدولة يعتبر من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار، و هذا ما جعل العديد من الدول النامية في إطار تحسينها لمناخ الاستثمار تنتهج سياسات تحسين النظم الإدارية.

أهم مظاهر البيئة الإدارية المحفزة وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري، كما يتطلب ذلك تخفيض بيروقراطية الجهاز الحكومي، و محاربة الفساد المالي و الإداري في الأجهزة الحكومية. إن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمور الاستثمار فيما يصل يتصل بالتخطيط، و التنفيذ و المتابعة و الترويج و غيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.¹

هناك علاقة بين النفقات الوظيفية و مناخ الاستثمار، فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم و خاصة دول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع "على الأقل من ناحية الإنفاق عليه" إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءتهم المهنية و ضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج، و حتى أن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب.

إذا فانخفاض حجم الإنفاق العام على القطاع الإداري و انعدام فعاليته – لأسباب مختلفة- هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (كوكالات الترويج مثلا) و بالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار. و بذلك فإن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجابا على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر(الحد من الفساد الإداري و

¹ يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل و الاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 6.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له تأثير إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب و بالتالي توسيع حجم السوق.

الفرع الثاني: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار:

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي

مقابل مادي من المستفيد من النفقة. و ينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام:¹

• المنح و الإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل و كبار السن و العجزة و قدماء المحاربين، و التأمينات الاجتماعية...إلخ.

• المنح و الإعانات النقدية للشركات و منتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

• المنح و الإعانات النقدية للحكومات المحلية و هي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات من أداء رسالتها.

• المنح و الإعانات النقدية للعالم الخارجي و هي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم و قدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذين يتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل و لاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين و المنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. يمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد و بالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية و من ثم لطلب على السلع الإنتاجية.

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، نفس المرجع، ص 374.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج محليا (محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية. وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفعي صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج. و من بين أهم النفقات التحويلية في هذا الشأن:

- **منح البحث والتطوير:** تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة، أو لابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل اتاوات عند نجاح المنتج الجديد.
- **منح التوظيف:** حيث تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة و التوسع في الاستثمارات القائمة.
- **منح النقل:** و تحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- **توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة:** يكون هذا الدعم خاصة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية.
- **منح التنمية:** تقدم الدولة هذا النوع من المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها التنافسية في الأجل الطويل، و ذلك من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، و يتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع و نوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.
- **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (و هي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا). و لكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تملك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعى وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

الفرع الثالث: النفقات الرأسمالية و مناخ الاستثمار: إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار

الخاص من خلال دعمها و تشجيعها له، خاصة غذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالسياسة المالية

لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، و من ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار.¹

تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية و كل ما له علاقة بالاستثمار و التي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة و لكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها.

تشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (تهيئة الطرق و الجسور و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات.....) و قطاع الاتصالات (السلكية و اللاسلكية، الأنترنت.....) قطاع التعليم (تعليم و تكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس و الجامعات و الإنفاق على البحث العلمي.....)، قطاع الطاقة (توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز.....) الموارد المائية (تشبيد السدود، الصرف الصحي).

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره العنصر الرئيسي في النظام الاقتصادي، لأن الغرض من الاستثمار تحقيق مجموعة من الأهداف و التي تختلف من دولة إلى دولة حسب النظام الاقتصادي السائد، هذه الاستثمارات تسودها مخاطر نظامية و أخرى غير نظامية.

و لتحقيق أهداف الاستثمار يتعين على الدولة تهيئة المناخ المناسب و الملائم لذلك، و رسم سياسة واضحة للتأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية و سياسة النفقات العامة، يعتبر التحفيز الضريبي أهم العناصر التي تؤثر بها السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي، إلا أنه لا يكفي ما لم تتوفر المكونات الأخرى لمناخ الاستثمار، و ينحصر أثر النفقات العامة في الإنفاق على البنى التحتية و التطور التكنولوجي..... إلخ.

تعتبر الجزائر من الدول التي تتخذ السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار الأجنبي و هذا ما نحاول التطرق إليه في

الفصل الموالي.

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، نفس المرجع، ص 73.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر و للفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الأجانب لا يقرون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ. و سعت الجزائر جاهدة إلى تحسين البيئة التشريعية و خاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية و التي من شأنها إزالة حاجز العوائق القانونية، إضافة إلى تحسين بيئة أداء الأعمال ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق و عولمة الاقتصاديات، كما ساهمت الجزائر أيضا في تحسين وضعها فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية على غرار الرفع من النمو الاقتصادي و خفض نسب البطالة، نسبة التضخم و تحسين ميزان المدفوعات و تحديث البنى التحتية و الرفع من مستوى التقدم التكنولوجي، و توسيع حجم السوق. و تشكل السياسة المالية في الجزائر أهم المحفزات الرئيسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تظل مرتبطة ارتباطا شديدا بأسعار المحروقات، فالإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى تحسين و رفع مستوى الطلب وكذا خلق فرص الشغل، ووجود إدارة ضريبية ذات كفاءة قد يكون عاملا في تحفيز النشاطات الاقتصادية، كذلك فإن رصيد الحساب الجاري قد يعطي الثقة لدى المستثمر الأجنبي.

لذلك سنتناول في هذا الفصل دور السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث سندرس في المبحث الأول عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما في المبحث الثاني فنتناول اتجاهات السياسة المالية في تأطير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات و تغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية و الظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات و اصلاحات اقتصادية و مالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين و فتح الأبواب الموصدة أمامهم و إنشاء هيئات مكلفة بترقية و دعم الاستثمار.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: مرحلة قبل الثمانينات

إن التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال أدى إلى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد، و هذا ما انعكس جليا على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار و التي تميزت بنوع من الحذر و التحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، و شملت هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار تتمثل في:

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1963: ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الاستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع و تملك حصص المستثمر الأجنبي. و قد نص هذا القانون على حرية الاستثمار و المساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي، كما أن هذا القانون بصفة عامة لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع، بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته باعتبار أن الجزائر كانت تقوم بتأمينات، حيث بينت الإدارة الجزائرية نيتهما في عدم تطبيقها ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها.¹

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1966: بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، و مكانته و أشكاله، و الضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفا عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه.² و ارتكز هذا القانون على مبدأين أساسيين هما:

1- المبدأ الأول: يشير إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة 02)، و للمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (مادة 04)، يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة و إما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (مادة 05).

2- المبدأ الثاني: فتمثل في منح الضمانات و الامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، حق تحويل الأموال و الأرباح الصافية (المادة 11)، و تتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، و الرسم العقاري (لمدة عشر سنوات) و الرسم على الأرباح الصناعية و التجارية و غيرها (المادة 14).

¹ قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 63، الموافق ل 02-08-1963، ص 744.

² قانون 1965، الصادر في 02 ديسمبر 1965، الجريدة الرسمية، ص 12-09.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و فشل قانون 1966 في جلب المستثمرين الأجانب لأنه كان ينص على اتفاقية التأميم و لأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم و القانون الجزائري.

الفرع الثاني: فترة الثمانينات: في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 28/09/1982، أكدت الجزائر نيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي في الشركات المختلطة، و يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة، في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22)، و تستفيد الشركات المختلطة من مجموعة الحوافز المختلفة و التي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات و من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة ثلاث سنوات المالية الأولى (المادة 12) و كذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير و القرار، و ضمان الحق التحويل، و كشفت حصيلة تطبيق هذا القانون على إنشاء شركتين مختلطين فقط رغم ما صاحب هذا التشريع من خطاب سياسي تحفيزي و لم يتغير الوضع حتى بعد تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 13/86 حيث بقي هذا الأخير حبرا على ورق، و إلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى آخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم 14/86 و قد نجح هذا القانون نسبيا في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية و التي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقدا و ربما يفسر هذا النجاح بمرادودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية. و الملاحظ على التشريعات السابقة أنها كانت تنطوي على تفرقة اقتصادية و قانونية بين المستثمر الأجنبي و المحلي من جهة، و العام و الخاص من جهة أخرى، و هذا إلى غاية التسعينات مع صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990.¹

الفرع الثالث: مرحلة التسعينات: أهم ما يميز هذه الفترة هو الظرف السيء الذي شهدته الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي و الأمني و الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني، لكن رغم هذه الأوضاع، شهدت هذه المرحلة قوانين و مراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي:

أولا: قانون النقد و القرض: فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد و

¹ قانون 01-88 المؤرخ في 12-01-1988، المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية والاقتصادية، الجريدة الرسمية 13-01-1988.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

القرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، و منه فإن قانون النقد و القرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار، لكن له علاقة به فهو منظم لسوق الصرف و حركة رؤوس الأموال.¹

إن أول ما جاء به قانون النقد و القرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم و غير المقيم. حيث يرخّص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرغة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، و بذلك فإنه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية و بدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية، كما أن هذا القانون في مادته 183 يشجع على إقامة علاقات استثمار بين المتعلمين الوطنيين و الأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجلب التكنولوجيا، و في المادة 184 تم وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل و تحويل رؤوس الأموال و المداخيل و الفوائد للمستثمرين الأجانب، أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في الجزائر.²

ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12/93: جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد و القرض، و هو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، و كذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث أحدث عدة تغيرات و بذلك فهو يرتكز على ما يلي:

1- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين.

2- إعفاء القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة.

3- منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار.³

الفرع الرابع: مرحلة ما بعد التسعينات: تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي و الأمني و تحسن في

الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين و المراسيم و الأوامر

¹ القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

² الزين منصور، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 95.

³ كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999، ص 11.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كلها تدخل في عمق الإصلاحات و قد مست كل القطاعات بدون استثناء، و من التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

أولاً: الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء هذا الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، و ذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص و القصور فيها، طالما أنه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات و الحوافز التي قدمت فيه. لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز و يشجع على المزيد من الاستثمارات و يتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ، ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:

1- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و إلغاء أي نوع من التصريح المسبق.

2- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات.

3- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.

و يمكن الإشارة إلى قانون المالية لسنة 1966، و المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، و كذا المادة 309 من قانون الضرائب، قد تضمنت عدّة مزايا للمستثمرين المنتجين و الذين يصدرن سلعاً و خدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

1- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات.

2- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات.

3- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بنحو 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية و الجوية و تلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع¹.

ثانياً: الأمر رقم 04/01 الموافق ل 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و

تسييرها و خصوصيتها: يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلاً، تتناول تعريف المؤسسات العمومية

¹ العدد 11 من القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاقتصادية و شكل رأسمال الاجتماعي لها و كيف يتم الاقتناء و التنازل و تركيبة مجلس الإدارة و إبرام الاتفاقيات و غيرها من الأحكام و القواعد التي تنظم هذه المؤسسات، و تتناول الأحكام المتعلقة بالخصوصية (من المادة 13 إلى المادة 19) و كذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الخصوصية (المادة 20 إلى المادة 25)، و كفيات الخصوصية و مكانة العمال الأجراء منها و مراقبة عمليات الخصوصية و الشروط العامة المطبقة على نقل الملكية و غيرها و يضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 17/01 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 و الذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و خصوصيتها.

ثالثا: المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002 و المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

رابعا: الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض: تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم و سير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و كذا عملية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف و حركات رؤوس الأموال.

خامسا: المرسومين التنفيذيين رقم 356/06 و رقم 357/06: المؤرخين في 09 أكتوبر 2006 و المتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

سادسا: المرسوم التنفيذي رقم 08/07: المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يوليو 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/01.

سابعا: الاقرار الصادر عن وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات: المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح بالاستثمار.

ثامنا: قانون المالية التكميلي: فيما يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة

¹ 2014/2010 بالإضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011.

¹ الأمر 12/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، يضمن قانون المالية التكميلي 2011.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

في إطار المحافظة على حقوق المستثمرين و تمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار و تضمن حصول المستثمرين على المزايا و الضمانات المتاحة، ولعل أهمها ما يلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار تم استبدال وكالة ترقية و تطوير و دعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) و هي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب و تتولى المهام التالية:

* ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.

* استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.

* تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة و اللامركزية.

* تسير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

* تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

* التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال فترة الإعفاء.

* المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

و في مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات و ملتقيات دولية و أيام دراسية و إعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق و التخصصات في مجال البحث و التطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد و تعيين المناطق التي تتطلب تنمية، و تساهم في ترقية المناطق و إنشاء أرضية المشاريع و كذا البحث و استغلال فرص التعاون في المجالات التقنية و المالية.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد المركزي:

أولاً: المجلس الوطني للاستثمار (CNI): المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/08 المتعلق بتطوير الاستثمار و يتولى المهام التالية:

* صياغة استراتيجيات و أولويات الاستثمار و ذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير و ترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الامكانيات و المجالات المراد تطويرها.

* تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني:

* إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.

* المصادقة على المشاريع و اتفاقيات الاستثمار.

ثانياً: الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Centrale): تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لا مركزي لتوفير

التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار و من أجل رفع العوائق و الصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين و الأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما تلك التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار و صندوق دعم الاستثمار:

أولاً: الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار (ANIREF): تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار

سنة 2007، و تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تشرف عليها وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطین نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي و الفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط و مناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانيا: صندوق دعم الاستثمار: تم انشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية للاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنى التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.

المطلب الثالث: تسهيلات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

أدت مجموعة واسعة من الإصلاحات و التدابير الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تهيئة مناخ الاستثمار، و يعتبر إصدار الأطر القانونية و إنشاء الهيئات المكلفة بالاستثمار و تشجيع القطاع الخاص و تقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد من أهم تلك الإصلاحات، هذا فضلا عن تقديم ضمانات متنوعة هدفها تقليص الصعوبات و العراقيل التي تعاني منها البيئة الاستثمارية، غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض العوائق التي قد تؤدي إلى تقييد التدفقات الاستثمارية الواردة. و فيما يلي سيتم عرض أهم الضمانات التي تقدمها الجزائر للمستثمر و العوائق التي يعرفها المناخ الاستثماري.

الفرع الأول: ضمانات الاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب و الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر هذا من جهة، و من جهة ثانية لحمايتهم و ضمان حقوقهم، حيث حددت هذه الضمانات بشكل واضح من خلال قوانين الاستثمار لسنة 1993 و 2001 و 2006 و عموما تركز مختلف الضمانات المتصلة بتحقيق المشاريع الاستثمار على أربعة مبادئ و هي: حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية، حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد الناتجة عن الاستثمار، اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاعات، و قد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتنمة و تعديل لما جاء به قانون الاستثمار 1993 و يمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية:

* المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري.

* الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها و المحددة في الأمر 03/01.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

* الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، و إذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب

على ذلك تعويض عادل.

* ضمان تحويل رؤوس الأموال و العوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ

القابلة للتحويل.

* إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الدولة الجزائرية و المستثمرين غير المقيمين.

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر في إطار تحسين البيئة الاستثمارية من خلال سن القوانين و اللوائح

و إنشاء أجهزة و هيئات خاصة بتربيته، تبقى هناك مشاكل و عراقيل تحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها و قد

أنجز البنك الدولي سنة 2002 دراسة خاصة حول مناخ الاستثمار في الجزائر حيث شملت أكثر من 560 مؤسسة على

مستوى 09 ولايات و كانت نتائج الدراسة كالتالي:

الشكل (5): عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: نفيصة باعج، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة

ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 122.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتضح من خلال الشكل أهم العوائق التي تعاني منها البيئة الاستثمارية في الجزائر، و يمكن تلخيصها في نقاط التالية:

* عر اقبل على مستوى الجهاز المالي: تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للفاعلية و القدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية و ضعف الرقابة و غياب الشفافية في منح القروض، بالإضافة إلى ما يلي:

_ نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر.

_ ضعف أداء بورصة الجزائر.

_ عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.

* عائق القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة: يعبر القطاع الموازي (القطاع غير الرسمي) عن مجموعة النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المنظمة للاقتصاد، و بالتالي هو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة، حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40% من التكلفة النقدية في السوق الوطنية.

و قد تنامت الظاهرة من جراء تراكم مجموعة من العوامل أهمها:

_ ضيق الأسواق المحلية و انخفاض الدخل الفردي.

_ ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم بحيث كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى

ضرائب مرتفعة كلما كان ذلك دافعا للتوجه نحو الاقتصاد الموازي.

* عائق العقار: يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار و

توطن المستثمرين، و من أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن هذا العنصر ما يلي:

_ عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها.

_ ارتفاع أسعار العقارات.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

_ طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله إضافة إلى تقل

الإجراءات الإدارية و القضائية.

* **العراقيل الإدارية و القانونية:** تمثل العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ

الاستثمار و جذب رأس المال الأجنبي، و من أهم ما يميز هذا الجانب في الجزائر هو البيروقراطية في الإجراءات و نقص

الخبرات المتخصصة في الميدان و تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بينها، و هذا فضلا عن انتشار

الفساد و الرشوة.

المبحث الثاني: توجهات السياسة المالية و دورها في تأطير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي بلد،

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى هي الأخرى لتحسين مناخها الاستثماري بانتهاج سياسة مالية ملائمة تسعى إلى

تحقيق الأهداف الاقتصادية و مسايرة التنمية الاقتصادية من خلال أدواتها المختلفة (السياسة الانفاقية و الضريبية

وسياسة الدين العام)، و للحدوث عن هذا أكثر يمكن تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر عبر مراحل مسار التنمية

الاقتصادية كان لها انعكاس واضح على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عبر ثلاث فترات (فترة التخطيط، الفترة

الانتقالية و فترة الإنعاش الاقتصادي).

المطلب الأول: فترة التخطيط (1970-1990):

انتهجت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة مالية مبنية على الاقتصاد المخطط، حيث اعتمدت أساسا على موارد

المحروقات الأمر الذي قد ينعكس سلبا على البيئة الاستثمارية في الجزائر.

الفرع الأول: السياسة الضريبية:

خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من مجموع الإيرادات سنة

1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها نسبة 60% سنوات 1974، 1980، 1981 نظرا لارتفاع

أسعار البترول خلال هذه السنوات أين بلغت 46.04 دولار، 36.83 دولار، 35.93 دولار على التوالي، بالمقابل عرفت

الجباية العادية نوعا من الانخفاض إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا

المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6%، و هذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجبابة خارج قطاع المحروقات. غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 من 27.56 دولار سنة 1985 إلى 14.4 دولار سنة 1986 أدى إلى انخفاض إيرادات الجبابة البترولية بحوالي 20% من 50 % سنة 1985 إلى 30% سنة 1986، و هذا ما كان له تأثير مباشر على إيرادات الكلية للدولة بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990.¹

جدول (4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-1990 (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جبابة الدولة	الجبابة البترولية	الجبابة العادية
1970	6306	5466	1350	4106
1971	9619	5982	1648	4334
1972	9178	8434	3278	5156
1973	11067	9956	4114	5242
1974	23438	21399	13999	8000
1975	25052	23194	13462	9732
1976	28018	24976	14237	10739
1977	33479	31279	18019	13260
1978	36773	35379	17365	12014
1979	46429	44844	26516	18328
1980	59344	57770	37658	20112
1981	79085	76714	50954	25760
1982	75313	70637	41458	29179
1983	80957	75165	37711	37454

¹ شي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر، جامعة تلمسان، ص 6

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

60772	56776	117548	105782	1984
46548	46363	92911	107307	1985
51799	21055	72854	90744	1986
56069	19700	75769	88808	1987
57891	23992	81883	93500	1988
64460	45540	110000	116484	1989
71146	76154	147300	152500	1990

Source : www.ons.dz

الفرع الثاني: السياسة الانفاقية

تميزت هذه المرحلة ببروز قطاع عمومي قوي بادر في تسيير المصالح الاقتصادية للأمة خاصة مع الإعلان الرسمي لتطبيق الأسلوب الاشتراكي سنة 1971، و الذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، و هذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.26% من الناتج المحلي الخام سنة 1970 إلى حوالي 46.4% من هذا الناتج سنة 1985، يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير¹. و قد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عدد لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة حوالي 13.28% سنة 1983، و هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك، بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978 و 14.65% سنة 1981.

¹ شي عبد الرحيم وآخرون، نفس المرجع، ص 7

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول (5): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 1970-1990 (بالمليون دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
1970	6014	2453	1623
1971	6796	4687	2254
1972	7729	5365	2832
1973	9913	6270	3715
1974	12495	9496	4102
1975	17756	12344	5412
1976	20177	13170	6947
1977	25472	15281	10191
1978	30106	17575	12531
1979	33515	20090	13425
1980	44016	26789	17227
1981	57654	34204	32450
1982	72443	37994	34449
1983	85632	44380	41252
1984	115735	69709	46026
1985	135301	53070	44614
1986	125441	62868	40924
1987	111323	62853	36586
1988	119700	37672	66230
1989	124500	37294	67484

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

77024	41296	136500	1990
-------	-------	--------	------

Source : www.ons.dz

الفرع الثالث: سياسة الدين العام

عرفت السياسة الدين العام بالجزائر اضطرابا كبيرا مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، و الذي يمكن اعتباره كأحد النتائج المنجزة عن الأزمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، الشيء الذي أحدث خلا في التوازنات المالية للدولة، عبر عنه بوضوح ارتفاع نسب الدين العمومي بشقيه الداخلي و الخارجي و نسب الاقتراض من البنك المركزي¹، حيث أنه بعد انخفاض أسعار النفط 1986 لجأت الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي حيث ارتفع هذا الأخير 18.25 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1988، لتأتي أحداث أكتوبر 1988 لتظهر عيب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أجبرت السلطات بعد ذلك على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر، و في سنة 1990 بلغت ديون الجزائر قصيرة الأجل 1.8 مليار دولار، و يمكن ربط الدين الداخلي و عجز الموازنة كذلك بالجباية البترولية حيث لم تبد الحكومة اهتماما كبيرا في هذا المجال خلال الفترة الممتدة من 1986 – 1990 .

الفرع الرابع: تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

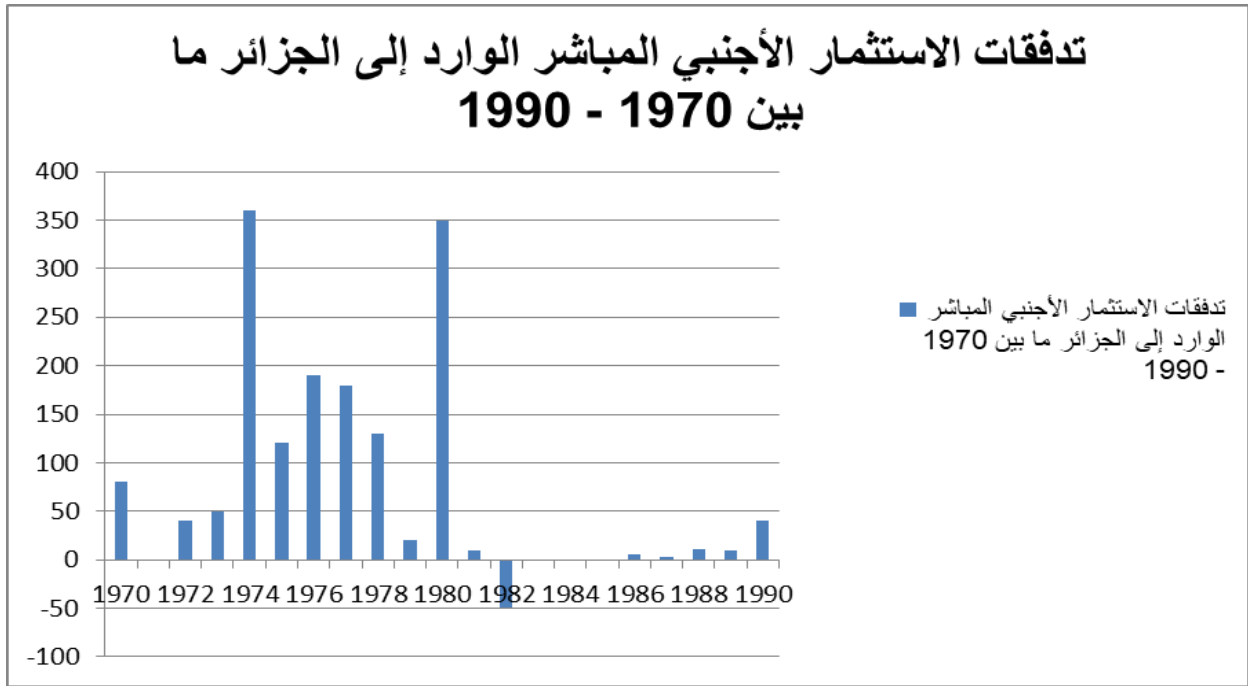
ابتداء من سنة 1970 بدأت الجزائر تعرف توجها جيدا لاقتصادها بفضل جهود البناء و التشييد لا سيما تأميم قطاع المحروقات شهر فيفري سنة 1971، و انتعاش مداخيل البلد من العملة الصعبة التي سمحت بتمويل مختلف البرامج الاقتصادية على غرار الصناعات المصنعة التي انتهجت الجزائر و الذي أدى بالهوض بالقطاع الصناعي، و خلال الفترة 1973 – 1980 شهدت الجزائر خلالها فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجم التدفقات أعلى مستوى له، أما بعد 1980 إلى غاية 1990 فقد عرفت غيابا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر كما هو موضح في الشكل، و ذلك لعدة أسباب تتراوح ما بين الأزمات المالية التي عرفتها الجزائر بسبب تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نجم عنه حدوث اختلالات في التوازنات المالية حيث ارتفعت مستويات التضخم و البطالة

¹ شي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد، استدامة تحمل العجز الموازي بالجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، 11/12 مارس 2013، ص 16.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و هذا كله نتيجة انخفاض النفط سنة 1986 و تراجع مداخيل البلد، ومن تم لم تكن السياسة المالية فعالة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مما دفع بالحكومة إلى سن قانون استثمار جديد يمنح الحوافز و الامتيازات الممنوحة للاستثمار.

الشكل (7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما بين 1970 - 1990



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الأونكتاد

المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1991 - 1998

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد الانخفاض في أسعار المحروقات و التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، و منذ بداية

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة الاصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسات المالية للإيرادات النفطية.¹

الفرع الأول: السياسة الضريبية

عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 دولار سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي، و كذلك نتيجة خفض الدينار الجزائري سنة 1991، أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987 – 1990، حيث انتقلت من 41.47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 35.71% سنة 1997 و هذا راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط خلال هذه السنة مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية.

الجدول (6): تطور الإيرادات العمومية في الجزائر في الفترة 1991 – 1998 (بالمليون دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جباية البترولية	الجبابة البترولية	الجبابة العادية
1991	248900	244200	161500	82700
1992	311864	302664	193800	108864
1993	313949	306211	179218	126993
1994	477181	396082	222176	173906
1995	611731	581985	336148	245837
1996	528157	801082	507837	293245
1997	829500	887813	57837	317048
1998	774500	721956	378517	313241

Source: www.ons.dz

¹ علي مكيد، عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13/2013، ص 173 – 200.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني: السياسة الانفاقية:

رغم ارتفاع الإيرادات العمومية في بداية التسعينات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن هذا الارتفاع لم يصاحبه ارتفاع في نسبة الإنفاق العمومي، بل حدث عكس ذلك حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34.42 % سنة 1988 إلى 24.6 % من هذا الناتج سنة 1991، و يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، غير أن سنتي 1992 و 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، حيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط، و يرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب و كذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دينار جزائري سنة 1991 إلى 114.9 مليار دينار جزائري سنة 1993، إضافة إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

و نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فلقد عرفت السياسة الانفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى 1998. و يمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

الجدول (7): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر ما بين 1993 و 1998 (بالمليار دينار جزائري).

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101.6	73.8	27	114.9	10	16.7	39.9
1994	117.2	78.5	41.1	145.2	12.8	18.2	42.3
1995	144.7	94.2	62.2	179.5	15.6	29.4	55.4
1996	174	115.4	89	213.3	18.9	34.7	69.9
1997	201.6	116.5	109.4	235	20	43.5	74
1998	211.9	123.9	110.8	258.2	37.9	47.5	75.2

المصدر: شي عبد الرحيم وآخرون، نفس المرجع، ص 14.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه يمكن تغيير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42.2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998، أما نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% سنة 1993 إلى 1998، فوائد الديون بنسبة 6.2% خلال نفس الفترة.¹

الفرع الثالث: سياسة الدين العام

خلال هذه الفترة بلغت نسبة خدمة المديونية الخارجية من الصادرات حوالي 83% سنة 1993، فمن بين 10.5 مليار دولار من الصادرات عليها دفع 9.56 مليار دولار لخدمة الدين، و من هنا اعتبرت الجزائر كبلد متوقف عن دفع ديونه، الشيء الذي دفع السلطات الجزائرية إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة هذه الديون، و نتيجة لدعم و تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية بالاقتصاد الجزائري حصلت الجزائر على قرض قدر ب 1.790 مليار دولار حيث انخفضت نسبة خدمة المديونية من الصادرات إلى حدود 47.1% سنة 1994، و قد اشتملت عملية إعادة جدولة الديون حيث مست 4.8 مليار دولار سنة 1995، 3.53 مليار دولار سنة 1996، 2.22 مليار دولار سنة 1997 و 0.517 مليار دولار سنة 1998. و على صعيد الدين الداخلي فلقد ارتفع من 439 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 1060 مليار دينار جزائري سنة 1999.

الفرع الرابع: تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

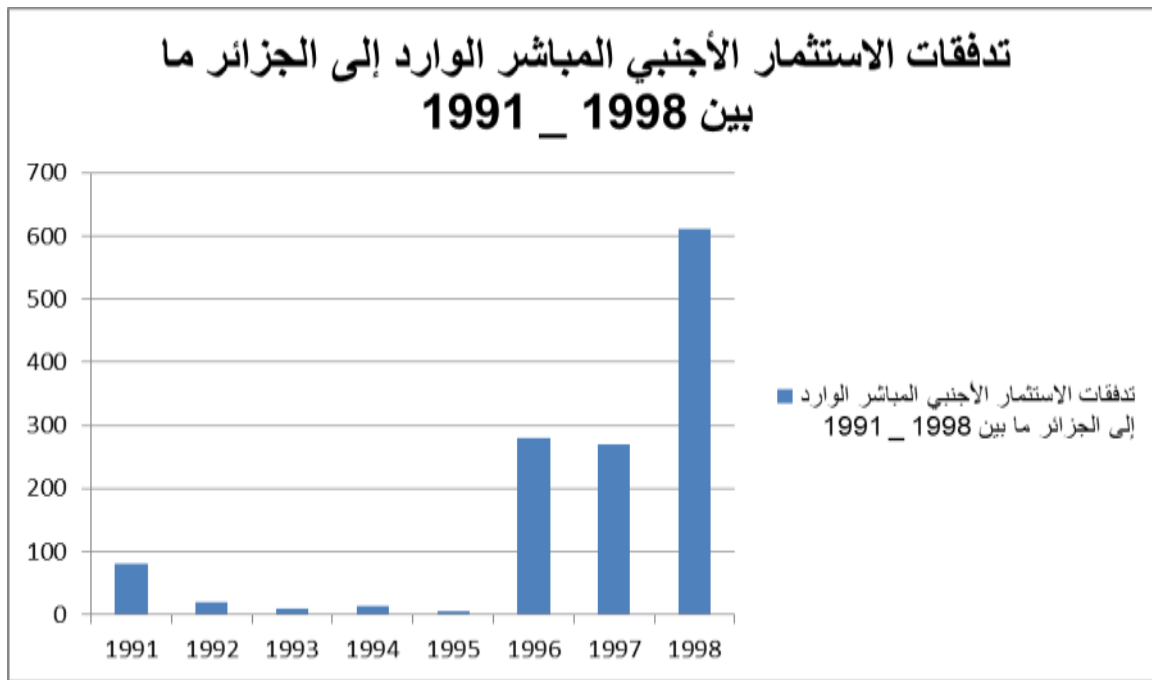
خلال الفترة ما بين 1991 – 1998 حاولت الجزائر انتهاج سياسة مالية ملائمة من أجل تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار، حيث حرصت الجزائر على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد ظهور قانون النقد و القرض الصادر سنة 1990 و الذي كان من مبادئه إلغاء التفرقة بين القطاع العام و الخاص، و من أحكامه العامة مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، و مع صدور قانون 1991 فتح قطاع المحروقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميدان الإنتاج سواء من ناحية التنقيب أو البتروكيميا، و في سنة 1992 تم إمضاء 12 عقد استغلال مع الشركات الأجنبية و دعمت علاقة الشراكة أكثر من خلال صدور قانون 1993 الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق، و رغم إصدار الجزائر للتشريعات التي توفر الضمانات و المزايا الضرورية في بداية التسعينات إلا أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ شي عبد الرحيم، بن زيان محمد، شكوري سيدي محمد، نفس المرجع، ص16.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كانت غائبة¹ كما هو موضح في الشكل، و في بداية سنة 1996 عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية لا سيما التشريع الخاص بقرار خصصة المؤسسات العمومية و التي تزامنت مع عودة تحسن التوازنات المالية و التي بدأت على إثرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف نموا طفيفا حيث تجاوزت عتبة 250 مليون دولار سنة 1996، حيث عرفت الجزائر دخول عدة شركات أمريكية و أوروبية كانت غالبيتها موجهة نحو قطاع المحروقات.

الشكل (8): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ما بين 1991 – 1998



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الأونكتاد

المطلب الثالث: فترة الإنعاش الاقتصادي 1999-2013

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98% من الصادرات، شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الواجهة النيوكلاسيكية- التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر عليها الاقتصاد الجزائري و التي تطلبت تدخل الهيئة الدولية- نحو

¹ بودرامه مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09 ، 2009 ، ص 183.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في الإنفاق العام (سياسة مالية توسعية)، و انعكس ذلك في تطبيق ما يسمى بمخطط الإنعاش الاقتصادي.¹

المطلب الأول: السياسة الضريبية:

نظرا للظروف التي شهدتها أواخر الفترة السابقة قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1990 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد، و الذي شرع في تطبيقه ابتداء من سنة 1992، بالرغم من أن هذا الهدف المقترح كان هدفة إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية، إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها ما فتأت تتعزز و تندعم بحيث أنها انتقلت من 51.7% من مجموع الإيرادات سنة 1990 إلى حوالي 78.76% من نفس هذا المجموع سنة 2008، و هذا بزيادة قدرها 27.06%، أما بالنسبة لسنة 2011، فقد واصلت الإيرادات الجزائرية تطورها في نفس السياق السابق، إذ ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 29.8% مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت الإيرادات النفطية حوالي 69.8% من مجموع الإيرادات و بارتفاع قدره 37%، ليستمر هذا الارتفاع إلى سنة 2013.

جدول (8): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1999-2013) (بالمليون دينار جزائري).

السنوات	الإيرادات العامة	مجموع جباية الدولة	الجباية البترولية	الجباية العادية
1999	972800	902752	560120	342632
2000	1138900	1086559	560120	342632
2001	1395800	1285099	840600	444449
2002	1570300	14060301	916400	489901
2003	1947600	1875000	1350200	594600
2004	2215200	2151400	1570700	644100

¹ محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، 11/12 مارس 2013، ص 13.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

730000	2352700	3082700	3082700	2005
840800	2799000	3639800	3639900	2006
890900	2796900	3687800	3687900	2007
1101990	4088600	5190500	5190600	2008
1259700	2412700	3672400	3672900	2009
1477400	2905000	4382400	4382500	2010
1529400	2978298	3403108	3403108	2011
1519040	1950040	3469080	3469080	2012
1615900	2204100	3820000	3820200	2013

Source : www.ons.dz

قانون المالية 2012.

قانون المالية 2013.

المطلب الثاني: السياسة الانفاقية:

عرفت نسبة الإنفاق العام ارتفاعا ب 9.8% سنة 1999 مقارنة ب 1998 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نفقات التسيير التي مثلت حوالي 81% من مجموع الإنفاق سنة 1999 بارتفاع قدره 50% عن نسبة 1998، أما سنة 2000 فقد شهدت انخفاض نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام بحيث انخفضت من 31.21% سنة 1999 إلى 28.31% سنة 2000، ليعود الارتفاع سنة 2001 بنسبة 7.55% من الناتج المحلي الخام و يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و تواصل هذا الارتفاع من سنة 2001 إلى سنة 2011 حيث ارتفع حجم الإنفاق العام ب 28.3% مقارنة مع سنة 2010، و 2013.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول (9): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2013) (بالمليون دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
1999	1078800	817692	263000
2000	1160400	856200	321900
2001	150900	963600	357400
2002	1540900	1050000	510000
2003	1786800	1173800	612900
2004	1891800	1245400	646300
2005	2052000	1241400	646300
2006	2452700	1435200	1019200
2007	3108500	1672000	1442300
2008	4144000	2218000	1973300
2009	4224800	2259500	1925800
2010	4512800	2694500	1807900
2011	5731000	3797252	1934500
2012	7745000	5368000	2377000
2013	6575000	4335000	2240000

Source : www.ons.dz

قانون المالية 2012.

قانون المالية 2013.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثالث: سياسة الدين العام

عرفت سنة 1998 انخفاضا في أسعار البترول حيث لم تتعدى قيمة الصادرات 12 مليار دولار، كما أن احتياطي الصرف الأجنبي بلغ 6.8 مليار دولار سنة 1998 انخفض ب 4.5 مليار دولار في هذه السنة لتضرب السلطات نيتها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، إلا أن عودة انتعاش أسعار البترول حال دون ذلك، حيث ارتفع احتياطي الصرف الأجنبي 12 مليار دولار، و ابتداء من سنة 1999 عرفت أسعار النفط نوعا من الاستقرار الأمر الذي انعكس إيجابيا على التسيير الجيد للمديونية الخارجية التي انخفضت قيمتها 27.99 مليار دولار سنة 1999 إلى حدود 15.5 مليار دولار في فيفري 2006، لتصل إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011. أما على صعيد الدين العام الداخلي فقد عرف ارتفاعا حيث وصل إلى 1847.3 مليار دينار جزائري من سنة 1999 إلى سنة 2006 و يرجع هذا الارتفاع إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت الخزينة العمومية 1740 مليار دينار جزائري، و مع نهاية 2009 عاد الدين العام الداخلي للانخفاض حيث بلغ 816.3 مليار دينار جزائري.

المطلب الرابع: تأثير السياسة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

اتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي و ذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني و دعم الحركة التنموية و من تم تهيئة الأرضية المناسبة لجلب المزيد من الاستثمارات من خلال ترقية قوانين الاستثمار بإصدار الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية والتي تتطلبها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (التحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون، ارتفاع احتياطي الصرف، تحسن وضع الموازنة العامة)، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1999 و كذا انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي، و قد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول (10): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من 2001 – 2013

معدل البطالة %	معدل الصرف دج/دولار	احتياطي الصرف الأجنبي بالمليار دولار	المديونية الخارجية	معدل النمو	معدل التضخم	المؤشرات السنوات
27.3%	77	18	30%	2.1%	0.4%	2001
9.8%	79.4	194	1.6%	2.7%	3.3%	2013

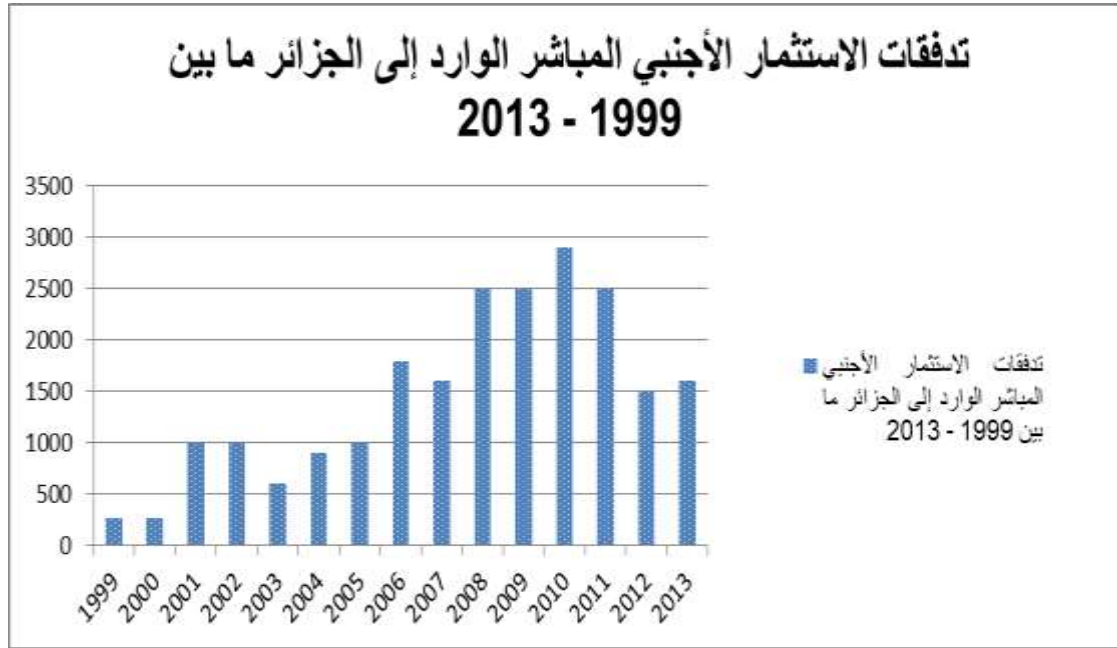
Source : www.imf.org

لكن بالرغم من الجهود المبذولة و الفرص الاستثمارية المتاحة إلا أن السياسة المالية التوسعية لم تنعكس بشكل كبير زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالشكل المطلوب أو مقارنة مع بعض الدول التي انطلقت بنفس وضعية الجزائر في مسارها الاقتصادي، حيث بدت هذه التدفقات متواضعة خلال هذه الفترة الشكل، حيث جاءت التقارير التي تعدها العديد من المؤسسات أو المنظمات الدولية لتكتشف النقاب عن واقع بعيد نوعا ما عما تتناقله وسائل الإعلام و الوزراء في تصريحاتهم المتفائلة، فالتقارير الصادرة تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة في العديد من المؤشرات.¹

¹ جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، 12/11 مارس، ص 1-18.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (9) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ما بين 1999 – 2013.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الأونكتاد، 2015

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا زال ضعيفا في الجزائر رغم اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير الكفيلة بمنح المزايا و الحوافز للمستثمرين الأجانب، و العمل على تشجيع القوانين المشجعة لمناخ الاستثمار، إلا أن معظم المستثمرين يتحفظون من العديد من الإجراءات المتخذة، فضلا عن العراقيل التي تواجههم كالفساد و انتشار البيروقراطية، كل ذلك سبب في تقليص حجم الاستثمارات و تركيزها في قطاعات محدودة مقارنة بالفرص المتاحة. و من خلال نتائج الفصل بدأ أن السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي) لم تنعكس بالشكل المطلوب على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

كثيرا ما استخدمت السياسة المالية، من بين السياسات الاقتصادية، لتحفيز و جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، باستعمالها للأدوات الانفاقية و / أو الأدوات الضريبية، إلا أنه لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة، و لضمان التكامل بين أدوات هذه السياسات من جهة ثانية.

هناك مجموعة من العوامل، تؤدي بتضافرها إلى تكوين مناخ ملائم للقيام بعملية الاستثمار، باعتبار المناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل التي يؤدي توفرها في دولة ما، إلى المساعدة على زيادة حجم الاستثمارات فيها. و السياسة المالية المرغوبة هي تلك التي تكون من حيث وسائلها (السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية) قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية. فكلما كانت السياسة الضريبية تتضمن التخفيفات الضريبية و الجمركية المطلوبة من المستثمرين، واضحة و مرنة، كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي. و تكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت النفقات العامة موجهة نحو دعم البنى التحتية، و كلما كانت بعيدة عن تشويه الأسعار.

كما تكون السياسة المالية جاذبة للاستثمار، كلما كانت قادرة على المحافظة على مستوى لعجز الموازنة العامة لا يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم و لا يدفع بالانكماش إلى الانكماش. كما أن السياسة المالية في دولة ما، لا يمكن اعتمادها بمعزل عن السياسات المالية للدول الأخرى، نتيجة الانفتاح الاقتصادي، الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات، الاتفاقيات المانعة للازدواج الضريبي.

و الجزائر كغيرها من الدول تحتاج إلى الاستثمار، و استخدمت السياسة المالية لهذا الغرض، إلا أنها لم تحقق الغرض الأساسي المتعلق بتغيير بنية الاقتصاد الجزائري و تحقيق معدلات نمو قوية خارج المحروقات رغم بعض الانجازات المحققة. و هذا راجع إلى اعتمادها بالدرجة الأولى على السياسة الضريبية في وقت سابق من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات. لهذا عالجت مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، و تهدف هذه القوانين بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية. و لكن بدءا من سنة 2000 تم توجيه الاهتمام أكثر نحو السياسة الانفاقية، و ذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 و ما جاء في هذه البرامج من إنفاق على البنى التحتية في قطاع النقل (تهيئة الطرق و الجسور و

خاتمة عامة

السكك الحديدية و الموانئ و المطارات)، في قطاع الاتصالات، قطاع التعليم و البحث العلمي، قطاع الطاقة، و قطاع الموارد المائية.

لقد تم استخدام الدولة للسياسة المالية من ناحية السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية لتوفير مناخ استثماري مساعد و ملائم على ضمان الاستقرار و زيادة الاستثمارات، إلا أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي و مساهمة الخواص في الاستثمار بقيا محدودين، و هذا نتيجة العراقيل ذات الصلة بالجانب السياسي و الأمني فضلا عن التعقيدات الإدارية و ثقل الإجراءات المتعلقة بالحصول على الموافقات و الترخيصات.

تتطلب الموافقة على المشروع الاستثماري وقتا طويلا رغم تأكيد قانون الاستثمار على ضرورة تسريع الحصول على الموافقات للمشاريع الاستثمارية. و ضمن هذه العراقيل يمكن الإشارة إلى صعوبة الحصول على التجهيزات، بالإضافة إلى التعقيدات المرتبطة بالحصول على أراضي للبناء أو ما يعرف بالعقار الصناعي. فالمشروع الاستثماري يحتاج إلى رقعة جغرافية يقام عليها و في الجزائر هناك صعوبة في الحصول على العقار الصناعي من أجل الاستثمار و إن تم الحصول عليه فيكون بتكاليف كبيرة، أو يكون هذا العقار غير ملائم لإقامة المشروع عليه. و نتيجة البيروقراطية، تتطلب أي عملية إدارية تتطلب جهدا كبيرا لقضاءها بفعل التعسفات الإدارية.

و هناك معوق آخر يتمثل صعوبة الحصول على التمويلات البنكية، و عدم قدرة البنوك على مرافقة المشاريع الاستثمارية. كل هذه العوامل جعلت السياسة المالية ضعيفة الفعالة و غير محددة بشكل أساسي في اتخاذ قرار الاستثمار و الاستقرار في الجزائر.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
- 2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 3- ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2017.
- 4- الزين منصور، تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار اليازة للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
- 5- بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بدون رقم الطبعة، بيروت، 1987.
- 6- بن ياني مراد، سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
- 7- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 8- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1979.
- 9- حبيب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة العربية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2005.
- 10- حسن العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002.
- 11- خالد واصف الوزني، حسين الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، عمان، 2002.
- 12- دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، " محدداتها، آثارها و توجهاتها"، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.
- 13- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق اسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 14- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2015.

- 15- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، "مدخل لدراسة فن مالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006.
- 16- عادل فليح العلي، "مالية الدولية"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 17- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003.
- 18- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 19- عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ و سياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 44.
- 20- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 32.
- 21- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 1991.
- 22- عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1973.
- 23- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.
- 24- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية و تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2017..
- 25- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- 26- عرف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 1997.
- 27- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار الكتب المصرية، الاسكندرية، 2010.
- 28- علي عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر و اثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.
- 29- عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 30- عناية غازي، المالية العامة و النظام المالي الإسلامي، بيروت دار الجيل، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 1990.

- 31- كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.
- 32- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 63 .
- 33- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
- 34- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 1979.
- 35- محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع.
- 36- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، 2000.
- 37- المرسي سيد حجازي، النظم النظرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1997.
- 38- مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية جزء الثاني، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- 39- مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى ، عمان، 2000.
- 40- معيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، 2011.
- 41- نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2016.
- 42- هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، "بين النظام المالي الاسلامي و النظام المعاصر دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2006.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

- 1- أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 2- سمية زويش ، السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة، 2014-2015.

- 3- عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2006"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة الشلف، 2008/2007.
- 4- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، أثر كل من الزكاة و الضريبة على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2009.
- 5- كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، "دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2010/2009.
- 6- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 7- محمد ابراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-1010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2012 / 1013.
- 8- محمد قادري، السياسة المالية و انعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- 9- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 10- محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، "حالة الجزائر 1970-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 88.
- 11- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، "دراسة تقييمية لسياقة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2010/2009.
- 12- نفيسة باحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015.

ثالثا: المجالات و الدوريات :

- 1- يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل و الاستثمار "تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- 2- بن علي بلعزوز و عبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة " بين ابن خلدون و لافر"، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.
- 3- علي مكيد، عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2013/13.
- 4- بودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009.
- 5- منور أوسرير و عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني.
- 6- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.
- 7- حسن المهران، الاستثمار الأجنبي المباشر و إمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، مجلة مصرية للتنمية و التخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يوليو 2000.
- 8- سعدون بوكبوس، أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة، مجلة جديد الاقتصاد، ملحقة دالي إبراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، العدد 00، ديسمبر 2006.
- 9- محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني، 2004.
- 10- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، يوليو 2004.
- 11- عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار النظريات و المحددات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67، نوفمبر 2007.

رابعاً: المداخلات العلمية:

- 1- جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، 12/11 مارس.
- 2- عبد الرحيم شبي ، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر، جامعة تلمسان.
- 3- عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و استشراف، بيروت 2009 .
- 4- عبد الرحيم شبي ، شكوري سيدي محمد، استدامة تحمل العجز الموازي بالجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، 12/11 مارس 2013.
- 5- عبيد الله محجوب حاج احمد، بعض العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى السودان (1980-2008) المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، أيام 11-13 أبريل 2011.
- 6- محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، 12/11 مارس 2013.

خامساً: القوانين والمراسيم :

- 1- قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 63، الموافق ل 02-08-1963، ص 744.
- 2- قانون 1965، الصادر في 02 ديسمبر 1965، الجريدة الرسمية، ص 09-12.
- 3- قانون 01-88 المؤرخ في 12-01-1988، المتضمن قانون التوجيه للمؤسسات العمومية و الاقتصادية، الجريدة الرسمية 13-01-1988.
- 4- القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.
- 5- القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 11، الجريدة الرسمية.
- 6- الأمر 12/11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، يضمن قانون المالية التكميلي 2011.

I- Ouvrage:

- 1- Brahim GUENDOUZI, Relations Economiques Internationnelles, Sans edition, Editions el maarifa, Alger, 2008, p 54
- 2- Caruntu R. Conina, Public Debt, Romania' s Case, Economic Series, Vol. 6, No. 3, 2013, P. 30-35.
- 3- Habib BENBAYER, Cours de Finance International, Sans edition, Editions Dar El ADIB, Algérie, 2005, p 49
- 4- Levine (chars) and Rubin (jrene) , Fiscal Stress and Public Policy , Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980 , P 13.
- 5- Misztal, Public Debt And Economic Growth In The European Union, Journal Of Applied Economic Sciences, Vol . 13, No. 3, 2010, P. 292-30
- 6- R. Al. Adaylah, H. Al. Amro, H. Al. Gralleh, The Structure Of Public Debt In Jordan And It Impact On Economic Growth, MPRA Paper, No. 56271, May 2014, P. 7

II- Sites internet:

- 1- www.ons.dz
- 2- www.imf.org